

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٤٨١

الإثنين، ١١ آذار/مارس ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

السيدة غيغين . . . . . (فرنسا)	الرئيسة:
الاتحاد الروسي . . . . . السيد نيينزيا	الأعضاء:
ألمانيا . . . . . السيد هويسغن	
إندونيسيا . . . . . السيد دجاني	
بلجيكا . . . . . السيدة فان فليربورغ	
بولندا . . . . . السيدة فرونيتسكا	
بيرو . . . . . السيد ميثا - كوادرا	
الجمهورية الدومينيكية . . . . . السيد سينغر ويزينغر	
جنوب أفريقيا . . . . . السيدة تشابالالا	
الصين . . . . . السيد وو هايتاو	
غينيا الاستوائية . . . . . السيدة ميلي كوليفا	
كوت ديفوار . . . . . السيد إيبو	
الكويت . . . . . السيد العتيبي	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيد هيكي	
الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد كوهين	

## جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

(S/2019/193)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1906654 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

والسيدة ستوراي تابش، نائب المدير التنفيذي لشبكة المرأة الأفغانية.

تنضم إلينا السيدة تابش عن طريق التداول بالفيديو من كابل.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/193، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

أعطي الكلمة الآن للسيد ياماموتو.

**السيد ياماموتو** (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أبدأ ملاحظاتي بشأن أفغانستان، اسمحوا لي أن أعرب عن خالص التعازي والمواساة فيما يتعلق بخسارة العديد من الأرواح، بما في ذلك زملاء لنا في الأمم المتحدة، في حادث طائرة الخطوط الجوية الإثيوبية.

أنتقل الآن إلى مسألة أفغانستان. شهدت الأشهر الثلاثة الماضية تطورات هامة في مجالي السلام والانتخابات.

أولاً، بشأن السلام، بُذلت مزيد من الجهود لإنهاء النزاع الذي دام عقوداً في أفغانستان، ما أسفر عن إحراز تقدم ملموس. وما برحت الولايات المتحدة وحركة طالبان تواصلان المحادثات المباشرة المكثفة؛ وقدّم عدد من البلدان الدعم لتيسير تلك المحادثات. وفي اجتماع فريق الاتصال الدولي، الذي عقد في لندن أواخر كانون الثاني/يناير، رحّب المشاركون بالمحادثات الجارية بين الولايات المتحدة وطالبان، وأعربوا عن الأمل في أن تُمكن من إجراء محادثات مباشرة بين حكومة أفغانستان وحركة طالبان. وفي أوائل شباط/فبراير، عُقد اجتماع بين بعض الممثلين الأفغان وحركة طالبان في موسكو ما وفرّ فرصة لتفهم كل من الطرفين بصورة أفضل آراء وتفكير الآخر بشأن السلام.

الإعراب عن التعاطف فيما يتعلق بتحطم طائرة الخطوط

الجوية الإثيوبية في الرحلة ET-302

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): باسم أعضاء مجلس الأمن، أود أن أعرب عن عميق أسفنا إذ علمنا أن كثيرين جدا لقوا مصرعهم أمس في حادث الطائرة المأساوي في إثيوبيا. ينتمي الضحايا إلى أكثر من ٣٥ دولة، والكثير منهم كان جزءاً من أسرة الأمم المتحدة. ويعرب أعضاء المجلس عن عميق تعاطفهم وتعازيهم مع أسر وذوي الركاب وأفراد الطاقم الذين فقدوا أرواحهم.

وأطلب إلى جميع الحاضرين الوقوف والانضمام إليّ في لحظة صمت حدادا على أرواح من قضوا نحبهم.

وقف أعضاء مجلس الأمن دقيقة مع التزام الصمت.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2019/193)

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أفغانستان للمشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بسعادة السيد حمد الله محب، مستشار الأمن القومي لأفغانستان.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدّميّ الإحاطات الإعلامية التاليين للمشاركة في هذه الجلسة، السيد تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛

واضح للحفاظ على حقوقهن المدنية والسياسية والاقتصادية التي تحققت بشق الأنفس في ظل أي اتفاق سلام. وأثني على حكومة أفغانستان لالتزامها بمشاركة المرأة. وبناء على هذه الخطوات، يجب أن نضمن تعزيز تمثيل المرأة وتنويعه. وبالمثل، ثمة حاجة إلى إشراك الأجيال الشابة في أفغانستان. سيحني الشباب الأفغاني أكبر المكاسب من الفوائد الملموسة للسلام: تعزيز الأمن، وحرية التنقل، وزيادة فرص التعليم والعمل.

ومن المقرر إجراء انتخابات رئاسية في أفغانستان هذا العام. ونتوقع أن يكون هذا الأمر خطوة حاسمة إلى الأمام نحو زيادة توطيد نظامها السياسي التمثيلي. لكن إجراء الانتخابات الرئاسية في الموعد المحدد سيكون أمراً صعباً جداً. فانتشار المخالفات خلال الانتخابات البرلمانية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي قد أدى إلى تقويض الثقة في هيئات إدارة الانتخابات. وتواصلت هذه المشاكل خلال عملية عدّ الأصوات، ولا يزال الانتهاء بالكامل من إعداد نتائج الانتخابات متأخراً لشهور عديدة. ومع تزايد هذه المشاكل، أعربت الجهات السياسية المعنية عن شكوك متزايدة إزاء قدرة اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية على تولى إجراء انتخابات رئاسية موثوق بها وفي وقتها.

واستجابة لهذه الشواغل، تم تعديل قانون الانتخابات بموجب مرسوم رئاسي، بالتشاور مع الجهات المعنية، وعُقدت عملية لاختيار الأعضاء الجدد ورئيسين لأمانتي اللجنتين في أوائل آذار/مارس، بمشاركة المجتمع المدني والأحزاب السياسية والمرشحين للانتخابات الرئاسية. ويجب على اللجنتين أن تعمل الآن على إعادة بناء ثقة الجمهور في العمليات الانتخابية في البلد. إن نزاهة الهيئتين وروح الزمالة بينهما أمر بالغ الأهمية، وكذلك الدعم المقدم من جميع المؤسسات الحكومية، ولا سيما قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. وهناك حاجة إلى التزام جميع المرشحين والجهات الفاعلة السياسية باحترام استقلال

وعلى الرغم من هذه المشاركات، فإن حركة طالبان لم تقبل بعد بالدخول في محادثات مباشرة مع الحكومة. وأشدت على الحاجة الملحة إلى أن تتحدث حركة طالبان مباشرة مع الحكومة.

وفي خضم هذه الجهود المبذولة من أجل السلام، يجب إدراك أن ثمة حاجة إلى تضافر جميع الجهود الدولية، بما في ذلك الجهود الإقليمية، لدعم عملية سلام يتولى الأفغان قيادتها وزمامها. ولكي تكون عملية السلام هذه وتنفيذ اتفاق مستدامين، لا بد من دعم وتعاون المجتمع الدولي، ولا سيما بلدان المنطقة. وترحب الأمم المتحدة بمختلف الجهود والمبادرات التي اتخذتها البلدان المعنية، ولكنها تشدد على الحاجة إلى أن تكون جميع هذه الجهود البناءة ومتسقة ومتوائمة لدعم جهود سلام يتولى الأفغان قيادتها والمسؤولية عنها، على النحو المتفق عليه في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وفي هذا السياق، نفهم أن حكومة أفغانستان قد اقترحت عقد الاجتماع الثالث لعملية كابل للسلام.

وفي العمل من أجل السلام، يجب أن نُقرّ بالشواغل الكبيرة والمشروعة للعديد من المواطنين المتعلقة باحتمال المخاطرة بالمكاسب التي تحققت على مدى ١٨ عاماً في سبيل السلام. تتشاطر الأمم المتحدة العديد من هذه الشواغل، لا سيما فيما يتعلق بمصير حقوق المرأة وحرية التعبير، بما في ذلك حقوق وسائل الإعلام، والحيز المتاح للمجتمع المدني للعمل على نحو فعال، والتي يجب حمايتها كلها بموجب اتفاق للسلام. ولمعالجة هذه الشواغل بفعالية، يجب أن تشمل عملية السلام المشاركة المجدية لمجموعات تمثل جميع قطاعات مجتمع أفغانستان المتنوع، بما فيها النساء والشباب والعلماء والمجتمع المحلي والقادة السياسيون. وعلينا أن نفكر أيضاً في حقوق الضحايا ومسائل العدالة الانتقالية.

وعلى وجه الخصوص، يجب أن نُؤيد بقوة وجهات نظر النساء الأفغانيات وناصرها، وهن اللاتي يعرّين عن تصميم

عن هجمات تنظيم داعش أو تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان قد ارتفعت إلى أكثر من الضعف من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٨ ويُعزى إليها أكثر من ٥٠ في المائة من الهجمات التي استهدفت المدنيين في ٢٠١٨. ومما يثير القلق أيضاً أثر النزاع على الأطفال الأفغان. ففي العام الماضي، بلغ عدد الأطفال الذين قتلوا في النزاع رقماً قياسياً، مع توثيق وفاة أكثر من ٩٠٠ طفل وجرح الآلاف غيرهم، بما في ذلك جراء مخلفات الحرب من المتفجرات. كما يظل الأطفال عرضة للتجنيد والاستغلال من جانب أطراف النزاع.

ولكن حتى هذه الأرقام لا تعبر عن التكلفة البشرية الكاملة للحرب. فيجب ألا ننسى الحقائق القاسية لحياة الكثير من المواطنين الأفغان. اليوم، يعيش أكثر من نصف سكان البلد دون خط الفقر؛ وقد ارتفعت النسبة من ٣٧ في المائة عام ٢٠١٤ إلى ٥٤ في المائة عام ٢٠١٨. وخلال العام الماضي، تدهورت الظروف المعيشية أكثر بفعل الجفاف الشديد؛ إذ يعاني ١٣,٥ مليون شخص في البلد بشدة من انعدام الأمن الغذائي. وهذا يعني أنهم يعيشون على أقل من وجبة واحدة في اليوم. إن حكومة أفغانستان، في شراكة مع أسرة الأمم المتحدة، تفعل ما في وسعها لتلبية هذه الاحتياجات العاجلة. وفي العام الماضي، أصدرت الأمم المتحدة خطة الاستجابة الإنسانية التي جرى تمويلها بنسبة ٧٨ في المائة، ونطلب هذا العام ٦١٢ مليون دولار.

وبينما أود أن أكرر الإعراب عن امتناني لجميع الجهات المانحة التي ساهمت بسخاء في العام الماضي، فإن استجابة هذا العام بدأت ببطء شديد؛ ونسبة التمويل تبلغ حالياً ٤ في المائة. ويحدوني الأمل في أن يدعو مجلس الأمن المجتمع الدولي أيضاً إلى زيادة التمويل المخصص للتصدي لهذه الحالة الحرجة دون تأخير. تشكل مسألة المخدرات أحد التحديات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية الأخرى. فعلى الرغم من حدوث انخفاض

اللحنتين لتمكينهما من العمل دون أي تدخل. والأمم المتحدة على استعداد للعمل على نحو وثيق مع اللحنتين المشكلتين حديثاً.

ومع بقاء أقل من خمسة شهور حتى يوم الانتخابات، فإن التحديات التقنية والسياسية هائلة. ويتعين على المفوضين الجديدين اتخاذ قرارات عاجلة بشأن تنفيذ قانون الانتخابات المعدل، الذي ينص على الإصلاحات، بما في ذلك استخدام تكنولوجيا التحقق البيولوجي والتغيير في النظام الانتخابي. وبالإضافة إلى الانتخابات الرئاسية، ينص القانون على إجراء انتخابات إضافية ثلاثة: انتخابات مجالس الولايات، وانتخابات مجالس المقاطعات، وانتخابات برلمانية لولاية غزني. وسيتمتع المفوضين بتقييم ما إذا كان الجدول الزمني الانتخابي الحالي يسمح بعقد أربعة انتخابات متزامنة في تموز/يوليه. ومن المرجح أن يكون ذلك خياراً صعباً - إما عقد الانتخابات الرئاسية في الموعد المحدد أو تنفيذ جميع ما هو منصوص عليه في قانون الانتخابات المعدل، مع العلم بأن ذلك قد يستتبع تأجيلاً لفترة طويلة للانتخابات الرئاسية. وستواصل الأمم المتحدة العمل مع أصحاب المصلحة الأفغان لمساعدتهم على كفاءة إجراء العملية الانتخابية بمصداقية وشفافية وشمول للجميع. غير أنه من المهم أن تُدرك المؤسسات الأفغانية وأصحاب المصلحة على نحو تام أن المسؤولية النهائية عن الانتخابات وامتلاك زمامها يقع في يد شعب أفغانستان.

كل هذا يحدث في سياق حرب لا تزال تسبب خسائر مدمرة بين صفوف المدنيين. ووفقاً للإحصاءات المقدمة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، كان عام ٢٠١٨ هو الأكثر دموية في سجل النزاع الأفغاني، حيث بلغ مجموع الإصابات في صفوف المدنيين ٩٩٣ ١٠، بما في ذلك مصرع ٣ ٨٠٤ مدنيين. إن الاستهداف المتعمد للمدنيين، على وجه الخصوص، يشكل جريمة حرب. فالإصابات الناجمة

إننا، نساء أفغانستان، نشعر بالتفاؤل الحذر إزاء السلام. غير أنه يساورنا القلق أكثر من أي وقت مضى من أن يتم المساس بالحقوق المدنية للمرأة باسم تحقيق السلام. ومن شأن اتباع نهج شامل للجميع إزاء تحقيق السلام والمصالحة في أفغانستان كفالة إسماع أصوات جميع الأفغان، لا سيما النساء، وأن يتم تقاسم منافع السلام. وأي اتفاق متصل بتحقيق السلام والمصالحة في أفغانستان لا يكفل مشاركة حقيقية للمرأة وخبراء المساواة بين الجنسين أو لا يعزز حقوق المرأة ويحميها ويجسد أوجه واقع المرأة لن يؤدي إلى تحقيق السلام بالنسبة للمرأة. بل إنه سيؤدي إلى العودة بأفغانستان إلى نمط الإقصاء الاجتماعي والسياسي الذي عانت منه المرأة سابقا وإلى تعميق العوامل المحركة للنزاع.

واليوم، تؤدي المرأة في أفغانستان دورا هاما في جميع القطاعات في البلد، بما في ذلك اتخاذ القرارات. وفي الانتخابات البرلمانية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، اختار الرجال والنساء في العديد من مناطق أفغانستان التصويت للمرشحات، الأمر الذي بدد الخرافات المتعلقة بمشاركة المرأة. وأظهر تحول العديد من الأفغان صوب تعزيز حقوق المرأة. وقادت شبكة المرأة الأفغانية سلسلة من المشاورات في عام ٢٠١٨، شملت النساء والمنظمات النسائية في جميع أنحاء البلد. وتعتبر شبكة المرأة الأفغانية، من خلال هذا البيان، عن آراء النساء في جميع مقاطعات أفغانستان البالغ عددها ٣٤ مقاطعة.

أولا، تطالب المرأة في أفغانستان بتمثيلها على نحو كامل ومتساو وفعال في عمليات السلام والمصالحة المتعلقة بأفغانستان. فالمرأة هي الأقدر على إثارة شواغل المرأة وأولوياتها، فضلا عن إيجاد حلول واسعة النطاق تعود بالنفع على المجتمع بأسره. وتؤكد المرأة الأفغانية على الحاجة إلى عملية سلام تتسم بالشفافية والمساءلة بحيث تحمي حقوق المرأة وتعززها وتدعم تحقيق العدالة لضحايا العنف والحرب وتحول دون تفشي ثقافة الإفلات من العقاب.

في إنتاج الأفيون في عام ٢٠١٨، لا يزال استقرار البلد يواجه تهديدا بسبب المستويات المرتفعة لزراعة خشخاش الأفيون والاتجار غير المشروع بالمواد الأفيونية. وعلى الرغم من عدم إجراء دراسة استقصائية عن تعاطي المخدرات في البلد منذ عدة سنوات، تشير الدلائل إلى أن حوالي ١٠ في المائة من السكان البالغين يتعاطون المخدرات بانتظام. ومن أجل معالجة هذه المسألة المعقدة، ينبغي معالجة سلسلة العرض والطلب بأكملها بوصفها مسؤولية مشتركة بين أفغانستان وجيرانها والمجتمع الدولي.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، فقد بدأت أفغانستان وشركاؤها الدوليون في استكشاف الفرص الممكنة لتوسيع نطاق المساعدة الإنمائية في سياق مرحلة ما بعد التسوية. ومن أجل الإسهام في تحقيق سلام مستدام، فإن هذه المساعدة يجب أن تستفيد من الإنجازات القائمة وأن تحقق فوائد ملموسة لمن هم في أشد الحاجة إليها. وبينما تتطور الحالة السياسية، فإن أسرة الأمم المتحدة لا تزال ملتزمة بدعم تحقيق الأهداف الإنسانية والإنمائية في البلد.

لقد حان الوقت لكي ينظر المجتمع الدولي إلى أفغانستان بتركيز متجدد وأن يعيد تقييم الكيفية التي يمكننا أن نسهم بها في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والعمل مع أفغانستان حكومة وشعبا لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية وتشجيع تحقيق المزيد من التنمية. وفي هذا العام، من المرجح أن تظهر فرص غير مسبقة والعديد من التحديات على السواء. وسيتطلب التصدي للتحديات والاستفادة من الفرص بذل المجتمع الدولي، بقيادة أفغانستان، لجهود متضافرة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد ياماموتو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة تاييش.

السيدة تاييش (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أحاطب مجلس الأمن باسم شبكة المرأة الأفغانية.

**الرئيسة** (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيدة تابيش على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

**السيد محب** (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن خالص تعازي أفغانستان حكومة وشعبا بشأن الحادث المأساوي الأخير لتحطم طائرة الخطوط الجوية الإثيوبية، والذي أودى بأرواح الكثيرين، بمن فيهم موظفون في الأمم المتحدة.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيسة، على عقد جلسة اليوم بشأن الحالة في أفغانستان. ويشرفني أن أمثل بلدي اليوم في إلقاء خطابي الأول أمام مجلس الأمن. وأود أن أهنئ فرنسا على توليها رئاسة المجلس، وأن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش أيضا على تقريره (S/2019/193). كما نشيد بمثله الخاص، السفير تاداميتشي ياماموتو، على قيادته لأعمال الأمم المتحدة في أفغانستان. وأود أيضا أن أنوه بالسيدة ستوراي تابيش، نائبة المديرية التنفيذية لشبكة المرأة الأفغانية، التي تنضم إلينا اليوم عبر التداول بالفيديو.

بينما نقرب من تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في هذا الأسبوع، أود أن أنوه بمشاركة الأمم المتحدة ودعمها الاستراتيجيين لتحقيق الاستقرار في أفغانستان. فالأمم المتحدة تضطلع بدور داعم في العمل مع الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني لتحقيق السلام. وأود اليوم أن أطلع الأعضاء على آخر المستجدات بشأن ما حققناه وسبل المضي قدما نحو تحقيق السلام. ولفهم النهج الذي نتبعه لتحقيق السلام، يتعين على المجلس أولا أن يعي الحقائق الجديدة العديدة في أفغانستان اليوم.

أولا وقبل كل شيء، تشهد أفغانستان عصرا من التحول الاجتماعي. فأعمار ٧٥ في المائة من سكاننا تقل عن ٣٥ عاما

ثانيا، نرى أن توليد زخم من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار أمر بالغ الأهمية. إلا أنه لا بد من إشراك المرأة في إصلاح قطاع الأمن ويجب الاستعانة بمستشارين للشؤون الجنسانية في جميع مراحل وقف إطلاق النار. ومن شأن القيام بعملية شاملة للجميع كفالة أن يتضمن أي اتفاق لوقف إطلاق النار أحكاما للتوعية بالمسائل الجنسانية وأن يحدد الانتهاكات المتعلقة بالعنف الجنساني وأن يوفر ترتيبات للنساء لرصد الامتثال لاتفاق وقف إطلاق النار.

ثالثا، ينص الدستور على المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل، تمشيا مع الشريعة والمبادئ الإسلامية. وقد حظي الدستور بموافقة نساء ورجال من مختلف أنحاء أفغانستان في إطار لويبا جيرغا (المجلس الأعلى) الدستوري. ومن الضروري احترام تلك الأصوات والحفاظ على أحكام الدستور بشأن المساواة بين الجنسين.

أخيرا، لا يزال العنف ضد النساء والفتيات يمثل شاغلا خطيرا في أفغانستان. فعلى الرغم من اعتماد قوانين جديدة، لا تزال هناك عقبات تعترض تنفيذ القانون، حيث لا تدرك النساء والفتيات، فضلا عن أفراد المجتمع عموما، إدراكا كاملا لحقوقهم وأوجه حمايتهم بموجب القانون. وإذ نتطلع إلى المستقبل، يجب أن نكفل إشراك المرأة على قدم المساواة في جميع عمليات تسوية النزاع، بما في ذلك برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وذلك باعتبارها مشاركة في تلك العمليات ومستفيدة منها على حد سواء. كما يجب أن تحسن هذه العمليات الحماية وتكفل وصول الجميع إلى العدالة.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد على ما علمتنا إياه الممارسة والأدلة. إن اتباع نهج شامل للجميع إزاء تحقيق السلام والمصالحة، يعزز حقوق المرأة ويحميها، أمر بالغ الأهمية لضمان فعالية السلام واستدامته.



والجفاف، وكذلك المقاومة الشديدة من المستفيدين من النظم الفاسدة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، أقرت مؤشرات العام الماضي لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٨ الصادر عن البنك الدولي بأن أفغانستان هي البلد الأول على القائمة من حيث الإصلاح فيما يتعلق بتحسين مناخ الأعمال. وتم الاعتراف بقانوننا المتعلق بالحصول على المعلومات باعتباره الأفضل في العالم. وزادت الحكومة الإيرادات المحلية بنسبة ٩١ في المائة خلال الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٨، واستوفت جميع معايير صندوق النقد الدولي خلال نفس الفترة. ووضعنا نرحا جديدا لعدم التسامح إزاء الفساد. ومنذ إطلاق استراتيجيتنا الوطنية لمكافحة الفساد في عام ٢٠١٧، أنجزنا بالفعل أكثر من نصف الأهداف، ونعمل الآن لتحقيق مجموعة جديدة من المعايير التي ستكشف وتعالج المستوى التالي من المشاكل في هذه العملية الطويلة لاستئصال الفساد.

لقد استثمرنا بشكل كبير في الجهود المبذولة لتحقيق الترابط فيما بين أجزاء منطقتنا من خلال التجارة وتلبية احتياجات الطاقة الإقليمية. وأصبح بمقدور المزارعين والمنتجين وأصحاب المشاريع ورجال الأعمال وسيدات الأعمال التطلع إلى الخارج لتصدير منتجاتهم عبر ممر اللازورد للنقل إلى أوروبا، وميناء تشابهار في إيران إلى الهند، والممرات الجوية إلى تركيا والمملكة العربية السعودية والصين وغيرها. وقمنا بتصدير منتجات تبلغ قيمتها حوالي بليون دولار في العام الماضي. وما برحنا نتقل من اقتصاد المعونات إلى اقتصاد التجارة.

ونتيجة السنوات الخمس الماضية هي أننا وضعنا أساساً قانونياً لاقتصاد ومجتمع ودولة تواكب العصر. وقمنا أيضا بتغيير مسار الحكومة في أفغانستان. لقد حققنا كل ذلك بفضل إبداع ومثابرة وشجاعة الشعب الأفغاني وقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. ونحن ممتنون للمجتمع الدولي على ما قدمه إلينا من دعم ومساعدة. فالدعم المستمر لعقد التحول سيتيح لنا حصاد

وهم قد نشأوا في ظل الديمقراطية، ولديهم مجموعة من التوقعات والمبادئ المختلفة عن جيل آبائهم وأجدادهم. فقد وُلد جيلنا في خضم الحرب ونشأ في ظل النزاع أو في المنفى. ونحن نتوق إلى السلام ونرغب في تحقيق السلام لاستكمال ما بنيناه على مدى الـ ١٨ عاما الماضية، لا عكس مساره.

يجب علينا أن نحمي مستقبلنا.

لقد استفاد ملايين الأفغان من أفضل الفرص التعليمية على الصعيد الوطني والدولي، وأبناء هذا الجيل يتبؤون الآن مواقع قيادية وفي الإدارة العليا. كما شهدنا تحول مواطناتنا من ضحايا للتمييز المؤسسي في ظل نظام طالبان إلى مساهمات نشطات ومتمكنات ومشاركات في جميع مجالات المجتمع والسياسة. وتضطلع المرأة أيضا بصورة جماعية بدور حيوي في النمو الاقتصادي والأمن الوطني. وأود أن أهنئ زميلتي السفيرة أدليا راز على تقديم أوراق اعتمادها في الأسبوع الماضي إلى معالي الأمين العام غوتيريش لتصبح بذلك أول امرأة أفغانية تتولى ذلك المنصب. لقد درست السفيرة راز، وهي طفلة، في مدرسة سرية أثناء نظام الطالبان. وهي رمز للتحول الذي كافتحت النساء والفتيات من أجل تحقيقه خلال السنوات الـ ١٨ الماضية.

وفي ضوء هذين التحولين الاجتماعيين، أطلق الرئيس غني عقد التحول عندما تولى منصبه في عام ٢٠١٤ - وهو برنامج إصلاح شامل للحكومة بأسرها لتنفيذ سيادة القانون والتصدي للفساد بشكل منهجي وتنفيذ برامج إنمائية وطنية أكثر كفاءة وفعالية وزيادة النمو الاقتصادي وتحصيل الإيرادات. إننا ندفع البلد نحو الاعتماد على الذات. ويتعلق الأمر بمجموعة إصلاحات مصممة لتلبية مطالب الجيل الجديد من الأفغان بحكومة منصفة ونزيهة قائمة على الجدارة وتركز على احتياجات المواطنين، وليس احتياجات جيوب النخبة السياسية.

بعد مرور خمس سنوات من عقد التحول، حققنا الكثير من الإنجازات، بالرغم من التضارب بين أولويات الحرب والانتخابات

لا صفقة فيما بين النخب. وإذا أريد للسلام أن يكون سلاما للأفغان وأن يحافظوا عليه، فيجب أن يتولى زمامه في نهاية المطاف الأفغان أنفسهم. لقد التزمت الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني بتحقيق السلام. ومن مسؤولية حركة الطالبان الآن إثبات التزامها. فقد أخفقت حتى الآن في اغتنام فرص تحقيق السلام، بيد أننا على استعداد للانخراط في محادثات مباشرة. إذا كانت حركة الطالبان تريد السلام حقا، يجب أن تثبت ذلك بأفعال إيجابية، لا بمواصلة الهجمات على السكان الأبرياء وقوات الأمنية لدينا.

إن السلام يقترن أيضا بالانتخابات. ونشكر الأمم المتحدة على دعمها الثابت للعملية الديمقراطية في أفغانستان ونعول على استمرار تقديمها للدعم التقني للانتخابات المقبلة. لقد توجه أبناء الشعب الأفغاني مرارا إلى صناديق الاقتراع لتعزيز وإثبات إيمانهم بالديمقراطية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، تنافس ٢٥٦٥ من المرشحين، معظمهم من الشباب، على ٢٤٩ مقعدا في البرلمان. وأدلى أكثر من ٤ ملايين أفغاني بأصواتهم في الانتخابات، أكثر من ٣٥ في المائة منهم نساء.

ومم مسؤولية الحكومة مواكبة ثقة أبناء الشعب في ديمقراطيتهم بالقيام بالإصلاحات وتعزيز وترسيخ وحماية نظمنا الديمقراطية. ومنذ فضح سوء الإدارة وضعف الحكومة والتنظيم خلال الانتخابات البرلمانية، ما فتئنا نعمل على إضفاء المزيد من المصداقية والشفافية على العملية. وبعد أن وافق مجلس الوزراء على التعديلات على قانون الانتخابات، تم طرح مبادرة غير مسبوقة قبل أسبوعين. واجتمع المرشحون الرئاسيون الحاليون لانتخاب مفوضين جديدين للجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية. وأود أن أضيف أن المفوضين الجديدين المنتخبين مؤخرا، للمرة الأولى في بلدنا، امرأتان انتخبهما زملاؤهما الرجال أساسا.

ثمار تضحياتنا بالدماء والثروات، ولكننا كأفغان نتحمل المسؤولية الأساسية. إن المشاكل مشاكلنا ونعمل على تنفيذ الحلول. لقد قربتنا السنوات الخمس الماضية من تحقيق السلام. إن البلد، بل والعالم أجمع، يتسم بمشاعر الحماس إزاء الإمكانات المتاحة والشواغل وأوجه عدم اليقين التي تحيط به. فقبل عامين، لم يكن السلام جزءا من المفردات المستخدمة حينما نتكلم عن أفغانستان. لقد جعلت حكومة الوحدة الوطنية السلام أولوية وحازت من أجل تحقيقه، وهو اليوم هدف نعمل على تحقيقه.

وأود أن أقدم بعض الأفكار عن حالتنا اليوم فيما يتعلق بالسلام وعمّا نريد تحقيقه في المستقبل. بعد عرض الرئيس غني إجراء محادثات غير مشروطة في شباط/فبراير ٢٠١٨، وما تلاه من وقف لإطلاق النار في حزيران/يونيه ٢٠١٨ والإعلان عن فريق التفاوض الأفغاني وخارطة طريق السلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، ما فتئنا نعمل على بناء توافق في الآراء في جميع أنحاء البلد على مدى الأشهر القليلة الماضية. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، استضافت الحكومة اجتماعا بمشاركة ٢٥٠٠ من الشباب من ٣٤ مقاطعة. وفي شباط/فبراير، عقد أول تجمع نسائي في البلد في المجلس الأعلى، شاركت فيه ٣٥٠٠ امرأة من جميع المقاطعات للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن ما يتوقعن من عملية السلام. ومثلن أصوات ١٥٠٠٠ امرأة تمت استشارتهن خلال فترة ستة أشهر. وفي الربيع المقبل، ستقوم الحكومة بعقد اجتماع استشاري للويا جيرغا سيحقق المزيد من التكايف فيما بين الآراء الجماعية لأبناء الشعب الأفغاني. وسيعقب ذلك مؤتمر عملية كابل الثالث حيث سننظر عمليا في تنفيذ خطة ما بعد تحقيق السلام.

إن السلام ضروري وتقوم الحاجة إليه على نحو الاستعجال، ولكن ليس بأي ثمن. فالدستور يجب احترامه، شأنه في ذلك شأن الدولة الديمقراطية والحكومة المنتخبة التي يمثلها. والعملية يجب أن تكون شاملة للجميع ومثلة لأفغانستان الجديدة،



وحدها، بل تهديد عالمي طويل الأجل يتطلب استجابة عالمية مستدامة.

من العناصر الأساسية لنجاح نهج عدم التسامح إطلاقاً، القائم على التعاون الحقيقي والصادق من جانب جميع الدول. ولا يجوز بعد الآن التفریط في الإنفاذ الصارم لتدابير الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن والمبينة في القرارين ١٩٨٨ (٢٠١١) و ١٢٦٧ (١٩٩٩). أي إخفاق في هذا الصدد يفسر على أنه فشل في استجابة مجلس الأمن لمكافحة الجماعات الإرهابية والمتطرفة على نحو فعال، كما أنه سيجعل تلك الجماعات قادرة على مواصلة أنشطتها الهدامة.

ستواصل أفغانستان اتباع عملية سلام متتابعة ومدروسة، تؤدي إلى الحوار بين الحكومة الأفغانية والشعب وطالبان. سنواصل السعي إلى تحقيق الأهداف العسكرية ومكافحة الإرهاب، وما فتتنا ملتزمين تماماً بإجراء الانتخابات الرئاسية هذا العام. ونطلب من شركائنا الدوليين أن يروا أفغانستان منبرا للتعاون الإقليمي والعالمي، ليس فقط من أجل المنفعة الاقتصادية المتبادلة ولكن أيضا من أجل الأهداف المشتركة للسلام والاستقرار.

في الختام، أود أن أكرر الإعراب عن امتنان أفغانستان للدور الذي اضطلع به المجلس في حشد الشراكة الدولية من أجل أفغانستان، وهي شراكة يعود تاريخها إلى عام ٢٠٠١، عندما فتحنا فصلا جديدا في تاريخنا الحديث. وكان المجلس متسقا في دعمه على مر السنتين، مما ساعدنا على إحراز تقدم نحو الاعتماد على الذات والسلام. لدينا وعي واضح بالتحديات المتبقية التي لا تزال تتطلب دعم المجلس والمجتمع الدولي. ولا تزال أفغانستان شريكا موثوقا به ومتقيدا بالتزاماتنا الدولية بتعزيز السلام والتضامن والاستقرار على الصعيد العالمي.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): اعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

لقد قدم الشعب الأفغاني وشركاؤنا الدوليون تضحيات هائلة لبناء ديمقراطيتنا، ويعول الشعب الأفغاني على الانتخابات. وأود أن اشدد على إننا نرحب بالمراقبين الدوليين في كل مرحلة من مراحل الانتخابات هذا العام.

بينما نسعى فيه إلى تحقيق السلام، نقوم أيضا في الوقت نفسه بعمليات عسكرية وننفذ إصلاحات لتعزيز قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. وقد تحدى المنتدى التوقعات الخاصة بالانهيار والفشل عندما تسلم زمام الأمر في عام ٢٠١٤، ليس فقط بحماية سيادة أفغانستان ولكن أيضا بالحفاظ على العالم من تهديد الإرهاب العالمي. وبعد تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الجديدة، شهدنا تحسنا في النتائج على الصعيد العملي في ميدان القتال، وزيادة كبيرة في العمليات الهجومية. ولم تحكم قواتنا الأمنية سيطرتها على الأرض فحسب، بل عززت سيطرتها على الأراضي وأضعفت جيوب وحدات العدو، بما في ذلك عناصر داعش في الأجزاء الشرقية والشمالية من البلاد.

في الوقت الذي تخوض فيه الحكومة حربا على عدة من ساحات القتال، في ظروف تتسم بنقص المعدات والقدرات اللازمة، نفذت إصلاحا كاملا لقطاع الأمن، مما مكن من إجراء تغيير في جيل القيادة، وهو تغيير تمس إليه الحاجة. وقد تشرفت بأن شهدت في وزارة الدفاع ترقية أحد هؤلاء القادة الشبان الجدد في يوم القوات المسلحة، حيث رُقيت السيدة مرسال افشار من رتبة ملازم أول إلى رتبة النقيب. لقد أعجبت بمهنتها وتفانيها ووطنيتها. من دواعي إعجابي أن أعلم أن لدينا جنودا من الشباب مثل النقيب افشار التي تخوض حربا من أجل أفغانستان والعالم.

يجب أن نتذكر أن السلام مع طالبان في أفغانستان لن يعني إنهاء تهديد الإرهاب العالمي. ستظل القوات الأفغانية متحدية في مواجهة الإرهاب، ولكن هذه المسؤولية لا تخص أفغانستان

إندونيسيا بتلك الجهود التي ترمي إلى وجود أفغانستان متحدة وسلمية ومزدهرة وديمقراطية على الصعيد الوطني، بما يتفق تماما مع رغبات مواطنيها. ولكن كما سمعنا اليوم، لا بد من إنجاز الكثير.

بعد الاستماع إلى الإحاطات الإعلامية المختلفة، فإن ذلك يذكرني مرة أخرى بكلمات المؤلف الأفغاني المدهش خالد حسيني، الذي قال:

”نحن جميعا ننتظر أن يحدث شيء هائل، على الرغم من العقبات الكأداء التي تقف في طريق حدوثه“.

يجب علينا في مجلس الأمن أن نتأكد من أن يحدث ذلك الشيء، وأن نؤدي واجبنا بدون كلل. ويجب على كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، والشركاء في الخارج، بذل أقصى الجهود لكي يعم السلام ربوع أفغانستان.

إن إندونيسيا من جانبها لديها مشاركة طويلة الأجل مع أفغانستان. وقد منّا المساعدة في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجالات عديدة، مثل التعليم والرعاية الصحية. وأقيمت أيضا اتصالات بين الشعبين. وقد بدأنا مشاركتنا في عملية السلام الأفغانية في عام ٢٠١٧. وكما أكد وزير خارجيتنا رتنو مرصود في مؤتمر جنيف الذي انعقد في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، فإن إندونيسيا تؤدي دورها في تعزيز السلام والرفاه في أفغانستان بشكل مجد. وقد اشتمل هذا الجهد على استضافة مؤتمر العلماء الثلاثي في بوجور في العام الماضي، حيث تعهد علماء بارزون من أفغانستان وباكستان وإندونيسيا بنشر الرسالة بصوت عالٍ وواضح، رسالة مؤداها أن العنف والتطرف لا مكان لهما في الدين.

استجابة إلى الإحاطة الإعلامية التي قُدمت اليوم، نود أن نشدد على النقاط التالية.

أولا، سأتناول المصالحة الوطنية والديمقراطية. إن عملية السلام ذات القيادة والملكية الأفغانية التي يدعمها الحوار الشامل

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): شأننا في ذلك شأن الأعضاء الآخرين، نود أن نعرب عن عمق مشاعر العزاء بسبب وفاة العديد من موظفي الأمم المتحدة في الحادث المأساوي للرحلة ٣٠٢ التابعة للخطوط الجوية الإثيوبية. ونحن أيضا حزينون، حيث فقدنا مواطنة إندونيسية كانت تعمل في برنامج الأغذية العالمي، وهي السيدة هارينا هايفيتز. ونود أن نتقدم بتعازينا إلى أسرتها. وأرى السفير تاي اتسكسبلاسي أمدي في قاعة المجلس، الذي أرجو منه أن يعرب عن عمق تعازينا لشعب إثيوبيا وحكومتها على ذلك الحادث المأساوي.

نود أيضا أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السفير ياماموتو، وأن نرحب بمستشار الأمن القومي في أفغانستان، السيد مهيب، وأيضا زميلتنا العزيزة السفيرة أديلا راز لدى الأمم المتحدة. ونود أيضا أن نشكر السيدة ستورا تاي على إحاطتها الإعلامية.

ما برح عمل البعثة ضروريا لتعزيز بناء السلام في أفغانستان في المستقبل المنظور. ونشيد بجميع أعضاء فريق البعثة على جهودهم الحيوية، بقيادة السفير ياماموتو. وتشكر إندونيسيا أيضا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مشاركتها البناءة في تجديد ولاية البعثة، وتأمل أن يُعتمد مشروع القرار بسلسلة في وقت لاحق من هذا الأسبوع. وبوصفنا شريكا مع ألمانيا، نأمل في اتخاذ قرار موحد، يعمل فيه مجلس متحد، على زيادة دعمه الكامل، للزخم على مسار جماعي للسلام، الذي يستحقه كثيرا شعب أفغانستان. ونحن ملتزمون التزاما تاما بمساعدة البلد على النجاح، تماشيا مع تطلعات جميع الأفغان، ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية ووحدته الوطنية.

أحرزت السلطات الوطنية مع أبناء شعب أفغانستان على مر السنتين، تقدما في الجهود الرامية إلى بناء الدولة. وتشيد

بين الأفغان، أساسية. وتحقيقاً لهذه الغاية، نرحب بخطة التثام مجلس الأعيان، الذي نأمل أن يعزز الآراء المختلفة بين الأفغان. وتتفق إندونيسيا مع ملاحظة الأمين العام التالية:

”إن اللحظة الراهنة ربما كانت أهم فرصة حتى الآن للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض“ (S/2019/193، الفقرة ٥٦).

أي حوار ناجح مع جميع الأطراف من دون استثناء والتزام بالعملية الديمقراطية، بما في ذلك تعميم مراعاة قبول واحترام الحقوق الواجبة لجميع شرائح المجتمع، بما فيها المرأة، كلها أمور في غاية الأهمية.

ثالثاً، إن وجود مؤسسات حكومية فعالة، أمر ضروري. وتأمل إندونيسيا في مواصلة الإصلاحات التي تنتهجها الحكومة الحالية، بعد الانتخابات هذا العام. كما تساعد هيكل الحوكمة التي تؤدي عملها بشكل جيد والخاضعة للمساءلة، والعدالة والشفافية وآليات مكافحة الفساد الفعالة، على غرس الإحساس بملكية الرؤية الوطنية للحكومة في نفوس الشعب، وهذا أمر بالغ الأهمية.

رابعاً، من المهم تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية واسعة النطاق. يجب على الحكومة أن تزيد من تركيزها على تعزيز سبل العيش للأفغان العاديين في جميع أنحاء البلد. ومع ذلك، فإننا ندرك أن موسم الجفاف مؤخرًا، وما صاحب ذلك من زيادة في أعداد المشردين، قد زاد من الضغوط. وهذا مثال آخر حيث يؤثر تغير المناخ على سبل كسب الرزق، والسلام، والأمن، وينبغي للمجتمع الدولي التوصل إلى استجابة مناسبة. فالأرواح البشرية - أرواح الأفغان - معرضة للخطر.

في الختام، أود أن أؤكد على تأييد إندونيسيا الكامل لجميع التدابير التي تعجل بمسيرة أفغانستان نحو فجر عهد جديد من السلام والازدهار. يجب أن نقف متحدين في جهودنا المستمرة الرامية إلى تمكينها من الخروج من التحديات التي تواجهها، وإعادة البناء بقوة ورعاية شعبها.

ولا ينبغي أن يكون هناك انتكاسات، بل تقدم فقط، في مجالات حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية الشاملة للجميع. نحن ندعو جميع الأطراف إلى الاضطلاع بدور إيجابي في ذلك الصدد. ومن المهم أيضاً أن نتعلم من أوجه القصور التي حدثت سابقاً في الانتخابات البرلمانية، وأن نضمن القيام بالاستعدادات المناسبة لإجراء الانتخابات الرئاسية بحرية ونزاهة وفي الوقت المحدد. إننا نؤيد دعوه السفير ياماموتو لإجراء الانتخابات الرئاسية بنجاح.

ثانياً، يجب تحسين الأمن. تشعر اندونيسيا بالصدمة والحزن العميق إزاء العدد القياسي للخصائر في صفوف المدنيين في عام ٢٠١٨. وكما ذكر السيد ياماموتو في إحاطته صباح اليوم، فإن بيانات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تُظهر زيادة في عدد الوفيات بنسبة ١١ في المائة، مع وجود عدد هائل من الإصابات، قرابة ١١ ٠٠٠ شخص، نصفهم تقريباً من النساء والأطفال. كما ندين الهجمات المتزايدة على الأطفال. هذا الاستهداف الغاشم، واستهداف البنية التحتية المدنية الأساسية، أمر يدعو للأسف، وكذلك عدد المشردين، الذي وصل في عام ٢٠١٨ إلى ما يقارب ٣٦٠ ٠٠٠ مشرد، نصفهم من الأطفال. ولئن كنا ندعو الحكومة الأفغانية

بين الجنسين، وتحسين بيئة الأعمال التجارية وإتاحة فرص الأعمال التجارية. وفي سياق المساواة بين الجنسين، أود أيضا أن أرحب بتعيين زميلتنا السيدة أديلا راز بوصفها أول سفيرة لأفغانستان. علي أن أعترف بأنه خلال كل الوقت الذي قضته ألمانيا كدولة عضو في الأمم المتحدة، لم تُحرز ذلك القدر من التقدم، ولكنني متأكد من أنها ستحرزه في يوم ما. غير أنني أود أن أشدد على أن وجود القوانين والدستور على الورق شيء وتنفيذها شيء آخر. إن العبرة بالنتائج، وبالتالي بالنسبة إلى ما قاله السيد محب بشأن مكافحة الفساد، من الحتمي إحراز مزيد من التقدم. وفيما يتعلق بالانتخابات، لا يسعني إلا أن أكرر كلمات السيد يماموتو.

وأنتقل إلى محادثات السلام، حيث نود أن نشيد بكل الجهود المبذولة. كذلك أود أن أشير إلى محادثات الدوحة. مرة أخرى، أود أن أكرر ما قاله السيد يماموتو وهو أنه من الأهمية بمكان كفالة أن تجري حركة طالبان محادثات مع الحكومة الأفغانية. ولا يمكن سوى للأفغان أن يحققوا السلام مع بعضهم البعض، ولا بد أن تكون عملية شاملة للجميع وبقيادة أفغانية. وفي هذا السياق، أود أن أشيد بالسيدة تاييش على إحاطتها. لا بد من إدماج المرأة في عملية السلام بطريقة مجدية. وأنا مهتم بمعرفة عدد النساء اللائي يجلسن فعلا حول طاولة المحادثات في الدوحة أو موسكو. وسأشعر بالدهشة إذا اقتربنا، بأي شكل من الأشكال، من المساواة. وكما قالت السيدة تاييش لا يجب أن تتأثر حقوق المرأة سلبا في الجهود الرامية إلى التوصل لاتفاق سلام. وعلى الرغم من أن هذا ليس هدفا في حد ذاته، إذا لم يتم إشراك المرأة والمجتمع المدني في محادثات السلام، وإذا لم تتم تغطية حقوق المرأة، فإننا نمهد الأرض بالفعل للنزاع المقبل، لأن تهميش بعض شرائح المجتمع المدني، بما في ذلك المرأة، سيصبح محركا لنزاع جديد. من المهم للغاية أن يبقى دستور أفغانستان، بصيغته الحالية، داعما لحقوق النساء والشباب المتساوية، وكذلك لحرية وسائل الإعلام والمجتمع المدني والدين، بما في ذلك العلماء.

السيد هيوستن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أنا أيضا أن أعرب عن تعازي وتعازي بلدي لسفير إثيوبيا على المعاناة الإنسانية المروعة الناجمة عن حادث تحطم الطائرة يوم أمس، وأن أردد كلمات زميلي الإندونيسي بشأن مواطنينا الذين كانوا من بين موظفي الأمم المتحدة الذين قتلوا. لقد توفي العديد من الأشخاص، بمن فيهم أفراد من أسرة الأمم المتحدة الذين ضحوا بحياتهم من أجل ما ندافع عنه جميعا.

أود أن أشكر السيد يماموتو على إحاطته. نحن نؤيده وعمله تأييدا تاما. واليوم أود أن أركز على مصير الشعب الأفغاني. إن الأرقام التي قدمها السيد يماموتو مثيرة للجزع حقا، لا سيما فيما يتعلق بعدد الوفيات بين المدنيين، وحالة الأطفال الذين لقوا حتفهم أو أصيبوا بجروح، واستمرار تجنيد الأطفال؛ ومستوى الفقر عموما، كلها أمور تبعث على الرعب. وكما قال زميلي الإندونيسي لنوه، هذا مثال آخر حيث يؤثر تغير المناخ على الثروة وعلى السلم والأمن الدوليين. وينبغي لمعاناة الشعب أن تدفعنا إلى اتخاذ إجراءات جماعية تتسم بالمسؤولية كي يتسنى إخماء هذا الألم. ولا تزال ألمانيا تشارك مشاركة كبيرة. فنحن ثاني أكبر جهة مانحة للمعونة الإنسانية وبلد مساهم بقوات. وفي الواقع، فإن وجود وزير خارجيتنا، السيد هيكو ماس، ونحن نتكلم، في كابول ومزار الشريف حيث تتمركز القوات الألمانية، لدليل على التزام ألمانيا تجاه الشعب الأفغاني.

وفي الإحاطة التي قدمها السيد يماموتو، قال لئن كان عام ٢٠١٨ هو الأكثر دموية في العقدين الماضيين - بعبارة أخرى، منذ بدء الأمم المتحدة العمل هناك - فإن عام ٢٠١٩ سيكون، في الوقت نفسه، عام فرص لم يسبق لها مثيل، ويجب أن نعمل كل ما في وسعنا لاغتنامها. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى الإحاطة المفنعة التي قدمها مستشار الأمن القومي في أفغانستان، السيد محب، بشأن عملية الإصلاح في البلد، خاصة فيما يتعلق بالحكم الرشيد، ومكافحة الفساد، والمساواة

موقفهم ونفوذهم في البلد حيث يملأون صفوفهم عن طريق تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، من بين آخرين، ممن انتقلوا إلى أفغانستان بعد أن حاربوا في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في سورية والعراق. وبصرف النظر عن أي شيء آخر، يشكل ذلك تهديدا حقيقيا لأمن أصدقائنا في آسيا الوسطى والمناطق الجنوبية من روسيا. ولا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق إزاء الهجمات الإرهابية الخطيرة، التي ينفذ بعضها فنجرون انتحاريون، والتي تقع بانتظام في مختلف مدن أفغانستان، بما في ذلك كابل. فمعظم ضحاياها هم من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. ويلقى أفراد القوات العسكرية وقوات الشرطة الأفغانية حتفهم على أيدي الإرهابيين، ويزداد تواتر التقارير عن وقوع خسائر فادحة. ونحن ننعاهم اليوم ونشيد بشجاعتهم.

لا تزال الحالة في أفغانستان فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالمخدرات محط اهتمامنا. ولا يزال خطر المخدرات يمثل مشكلة خطيرة للمنطقة والعالم فضلا عن البلد نفسه، فيما تشكل دولارات المخدرات مصدرا خطيرا للدعم المالي للإرهاب ونرى أنه من الأهمية بمكان مواصلة تكثيف الجهود الدولية المبذولة لمكافحة هذه الآفة. وسنظل ملتزمين بالوفاء بالتزاماتنا بمساعدة الجهود الجماعية المبذولة لمكافحة خطر المخدرات، بما في ذلك من خلال المشاركة النشطة من جانب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وقد اتخذنا خطوات عملية في ذلك الصدد، بما فيها من خلال منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وسنواصل الإسهام في تدريب أفراد شرطة مكافحة المخدرات في أفغانستان وباكستان وبلدان آسيا الوسطى.

لقد دأبت روسيا على تأييد تطلعات الشعب الأفغاني للسلام والاستقرار. فثمة أواصر صداقة تاريخية تربط بين بلدينا، استنادا إلى مصالح البلدين. ويكتسي النهوض بعملية سلام يقودها الأفغان أنفسهم أهمية خاصة. ونحن مهتمون اهتماما

وأخيرا، أشار السيد ياماموتو إلى أهمية العدالة الانتقالية. إن المساءلة عن الجرائم أمر أساسي. ومرة أخرى، هذه ليست مجرد غاية في حد ذاتها، لكنها أيضا تحذير من أنه سيتعين دائما أن يعيش مرتكبو الجرائم في قلق لأنهم سيواجهون العدالة في يوم ما.

ولذلك، وكما قال زميلي، ممثل إندونيسيا، فإنه يتعين علينا نحن، أعضاء المجلس، القيام بعملنا. ولدينا دور هام يجب أن نؤديه، وهو التعبير بوضوح عن توقعاتنا بشأن عملية السلام الأفغانية ومستقبل أفغانستان.

**السيد نينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** نود نحن أيضا أن نستهل حديثنا بالإعراب عن خالص تعازينا لأصدقائنا الإثيوبيين فيما يتصل بحادث التحطم المأسوي لطائرة تابعة للخطوط الجوية الإثيوبية والذي راح ضحيته عدد كبير من الأشخاص من عدة بلدان، بمن فيهم موظفون من عدة كيانات في منظومة الأمم المتحدة.

نشكر السيد تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على تحليله للعمليات الجارية في أفغانستان. وقد استمعنا باهتمام إلى البيانين اللذين أدلى بهما السيد حمد الله محب، مستشار رئيس أفغانستان للأمن الوطني، والسيدة تاييش. ونحن نشاطر العديد من الآراء الواردة في التقرير الفصلي للأمين العام (S/2019/193)، ولكننا نود أن نضيف النقاط التالية:

إننا نرى أن البعثة تقوم، من خلال تنسيقها للمساعدات الدولية، بدور هام في تحقيق الاستقرار في أفغانستان. غير أننا نشعر بالقلق إزاء الحالة هناك. ومن المؤسف أن عدد الضحايا المدنيين قد سجل مستويات قياسية، كما يشير تقرير الأمين العام. ونشعر بقلق شديد أيضا إزاء استمرار وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في أفغانستان. وعلى الرغم من النجاحات المتفرقة لقوات الأمن الأفغانية، يواصل المقاتلون تعزيز



ونعرب عن تضامننا معهما في التعامل مع حادث تحطم الطائرة. وتعمل سفارتانا في أديس أبابا ونيروبي دون كلل لتقديم كل مساعدة ممكنة. لقد كان للمأساة وقع في غاية الصعوبة على أعضاء مجتمع الأمم المتحدة، حيث أن ما لا يقل عن ١٩ من موظفي الأمم المتحدة من عدة وكالات ومكاتب كانوا من بين الضحايا. ونحن نشعر بالأسى لوفاة جميع الضحايا البالغ عددهم ١٥٧ شخصا، جنبا إلى جنب مع شعوب وحكومات أكثر من ٣٥ بلدا ينتمي إليها هؤلاء الضحايا.

أشكر الممثل الخاص ياماموتو على إحاطته وعلى العمل الدؤوب الذي يواصل هو وفريقه الاضطلاع به دعما للتنمية الاقتصادية في أفغانستان. وأود أيضا أن أشكر السيدة تايش على إحاطتها اليوم وعلى العمل الهام والشجاع الذي تضطلع به دعما لحقوق الإنسان وتمكين المرأة ومشاركتها في العملية السياسية في أفغانستان، كما أتوجه بالشكر إلى السيد محب لانضمامه إلينا في المجلس اليوم.

إننا نتشاطر الشواغل المعرب عنها اليوم بشأن التحديات الكثيرة التي تواجه أفغانستان، بما في ذلك الحالة الإنسانية الصعبة للغاية. ونذكر أن أكثر من ٦,٣ مليون شخص في حاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة. وقد تضاعف ذلك العدد تقريبا مقارنة بالعام الماضي نتيجة للجفاف الحاد الذي أثر على أكثر من ١٠ ملايين أفغاني في عام ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك، لا تزال أفغانستان أحد أكثر الأماكن خطورة على العاملين في المجال الإنساني لتقديم المساعدات. غير أن الولايات المتحدة تواصل الارتقاء لمستوى التحدي حيث تقدم المساعدات إلى الفئات السكانية الضعيفة في أفغانستان، استجابة لهذه الحالة الطارئة. ولا تزال أكبر جهة مانحة للمساعدات الإنسانية في أفغانستان حيث ساهمت بأكثر من ٢٣٢ مليون دولار في صورة مساعدات منقذة للحياة في العام الماضي. ونشجع زملائنا على مواصلة الارتقاء إلى مستوى التحدي إلى جانبنا.

صادقا بتعزيز المصالحة الوطنية وما ينتج عن ذلك من استقرار لحالة البلد في أقرب وقت ممكن. ونؤكد استعدادنا لتقديم مساعدات شاملة تحقيقا لتلك الغاية. وهذا هو الهدف الذي نسترشد به لدى تنفيذ جهودنا في ذلك المجال. ففي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، ومن ذلك المنطلق، عقدت روسيا اجتماعا ثانيا لصيغة موسكو للمشاورات بمشاركة كبيرة من الأطراف المعنية. ونؤيد السياسة الرامية لجعل عملية السلام المقبلة في أفغانستان شاملة قدر الإمكان، بمشاركة جميع القوى السياسية والاجتماعية في البلد، بما فيها المعارضة. وقد جسد الاجتماع بين الأطراف الأفغانية، الذي نظمته أفغان الشتات في موسكو يومي ٥ و ٦ شباط/فبراير بمشاركة لأحزاب السياسية الأفغانية الرئيسية وممثلي حركة طالبان، المبدأ الدولي الذي يحظى بقبول واسع النطاق والمتمثل في إجراء حوار يتولى الأفغان قيادته والإمسك بزمامه بغية تسوية النزاع.

ونلاحظ أيضا تزايد الإدراك العالمي لأهمية السياق الإقليمي للتسوية في أفغانستان، والحاجة إلى تسخير إمكانيات هيئات أثبتت فعاليتها، ولا سيما منظمة شنغهاي للتعاون، بهذا الخصوص. وفي هذا السياق، نود أن نسلط الضوء على آلية فريق الاتصال المشترك بين منظمة شنغهاي وأفغانستان والتي أعيد إحيائها. ونعتقد اعتقادا راسخا أن جميع مبادرات السلام الحالية وجهود المفاوضات الجارية ينبغي أن تستهدف توحيد البلد بأكمله وجميع الأفغان دون استثناء. فذلك هو المفتاح لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تمتع أفغانستان بسلام حقيقي وتحويل أفغانستان إلى دولة مزدهرة ومستقلة ومكتفية ذاتيا، لا تشكل تربة خصبة للتهديدات الإرهابية.

**السيد كوهين** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تعرب الولايات المتحدة عن خالص مواساتها لجميع المتضررين من تحطم طائرة الخطوط الجوية الإثيوبية في رحلتها رقم ٣٠٢. ونقدم تعازينا إلى شعب إثيوبيا وحكومتها



ولمؤسسات الدولة في أفغانستان من البقاء والتطور. ويجب احترام حقوق الإنسان، ويتعين أن تكون هناك صحافة حرة، ويجب تمكين النساء والفتيات. ونحن نفضل أن نرى اتفاقية سلام تشرك حركة طالبان في العملية السياسية وتيسر وجود إطار سياسي لمستقبل أفغانستان. ومع ذلك، وحتى لو لم يتم إحراز تقدم على مسار السلام، يجب إجراء الانتخابات.

إن الولايات المتحدة تبذل كل ما في وسعها لدعم الاستعدادات لإجراء انتخابات ذات مصداقية، وتشجيع الحكومة الأفغانية على المضي قدما في الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية. وبناءً على الدروس المستفادة من الانتخابات البرلمانية والدورات السابقة، يجب أن يكون للإصلاحات الانتخابية جدول زمني واقعي وثابت، وأن يتم ذلك بالتشاور مع أصحاب المصلحة في الانتخابات، بمن في ذلك المرشحون للرئاسة. كما دعونا جيران أفغانستان إلى إظهار تعاونهم ومشاركتهم وتيسيرهم لمساعدة الأفغان على الجلوس على طاولة مفاوضات السلام وإقامة سلام عادل ومشرف مع بعضهم البعض.

ونحن نتطلع إلى التوصل إلى تفاهم بشأن شكل آلية إقليمية يمكن أن تيسر وضع الصيغة النهائية لاتفاق السلام. إن الأفغان يستحقون أن يعيشوا في سلام، وترحب الولايات المتحدة بالدعم الدولي القوي للجهود التي نعتقد أن لديها فرصة حقيقية لإحلال السلام في أفغانستان بعد ١٧ عاما من الحرب.

أخيرا، فإننا نتطلع إلى تحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لعام آخر. وستكون الأشهر الإثنا عشر القادمة فترة مفصلية بالنسبة لأفغانستان، وسيكون للبعثة دور أساسي في تعزيز شرعية العملية الانتخابية في أفغانستان، ودعم عملية السلام في أفغانستان وتنسيق عمل المانحين.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (تكلمت بالإسبانية): تود غينيا الاستوائية، بادئ ذي بدء، وعلى غرار الوفود الأخرى الإعراب عن أعمق تعازيها لحكومة إثيوبيا ولأسر

وندرك أيضا مدى صعوبة الحالة الأمنية في أفغانستان. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن عام ٢٠١٩ يبشر بأن يصبح عاما للسلام. وتلتزم الولايات المتحدة باستخدام نفوذها لدى جميع الأطراف المعنية لجعل عام ٢٠١٩ عاما للسلام، وذلك بالتشاور الوثيق مع الحكومة الأفغانية. ونحن لا نسعى إلى التوصل لاتفاق انسحاب، بل إلى اتفاق سلام شامل يمكن أن يضمن ألا تصبح أفغانستان مرة أخرى أبدا منصة للإرهاب العابر للحدود الوطنية، وأن يكون بمثابة تدوين لتوافق في الآراء بين الأفغان على خريطة طريق سياسية لمستقبل البلد.

وفي كانون الثاني/يناير، اتفقنا من حيث المبدأ على إطار لمعالجة المسائل المترابطة المتعلقة بمكافحة الإرهاب والانسحاب، بما في ذلك الاتفاق على آليات الإنفاذ لضمان التنفيذ. وأظهرت جولة المحادثات التي اختتمت مؤخرا في الدوحة وجود فهم أوفى لتلك المواضيع. وقد أجرينا مشاورات مكثفة مع الحكومة الأفغانية وشركائنا الدوليين بشأن تلك المسائل. وفي منتصف شباط/فبراير، اتخذت طالبان خطوة نحو إجراء ذلك الحوار الذي نراه ضروريا بين الأفغان، وذلك عن طريق تعيين وتمكين فريق للتفاوض تحت قيادة الملا برادر. وقد طلبنا إلى الرئيس غني العمل على صعيد المجتمع الأفغاني الأوسع نطاقا لبناء فريق وطني شامل للجميع. وجميع الأطراف متفقة على أنه لا يوجد حل عسكري.

ونتيجة لذلك، فإننا نضغط أيضا من أجل إنهاء اقتتال الأفغان، وتحديدًا من أجل تنفيذ حركة طالبان لوقف إطلاق النار أو خفضها بشكل كبير لأعمال العنف بشكل من شأنه تهيئة بيئة مواتية للحوار بين الأفغان.

وكما سمعنا من الممثل الخاص يماموتو وفريقه خلال الأسبوع الماضي، لن تحظى اتفاقية السلام بتأييد أفغاني ودولي واسع النطاق إلا إذا حافظت على المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي تحققت منذ عام ٢٠٠١ وعززتها. ولا بد

المدنية، ولا سيما الزيادة في تمثيل المرأة في الخدمة المدنية. وكما أكدنا في الماضي، فإن المشاركة الفعالة للمرأة في جميع مراحل عملية السلام، تشكل حافزا لكفالة حماية وتعزيز حقوق المرأة الأفغانية في أي اتفاق للسلام ناتج عن ذلك.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، نتشاطر القلق العميق للممثل الخاص للأمين العام والوفود الأخرى التي تكلمت من قبل. فالزيادة البالغة ٥ في المائة في إجمالي عدد الضحايا المدنيين والزيادة بنسبة ١١ في المائة في وفيات المدنيين مقارنة بعام ٢٠١٧، وفقاً للتقرير المنشور لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى حوالي ١٣,٥ مليون من الناس الذين يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي جراء الجفاف الشديد، تشكل من بين عوامل أخرى، مدعاة للقلق. ولهذا السبب، يتعين علينا مرة أخرى جميعاً أن نكرر دعوة الممثل الخاص للأمين العام إلى الحد من مستوى العنف وحماية المدنيين، لا سيما النساء والأطفال.

في الختام، نود أن نشجع حكومة أفغانستان على مواصلة بذل جهودها لتحقيق عملية سلام شاملة من خلال المحادثات المباشرة بين الأطراف المعنية - محادثات جامعة وشاملة فيما بين الأفغان - بمشاركة بلدان المنطقة. كما يجب عليها أن تتحد مع القوى السياسية الأخرى لإعداد الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٢٠ تموز/يوليه لضمان مصداقيتها وشرعيتها.

ونود أيضاً أن نعرب عن ثنائنا ودعمنا المستحقين للدور الهام الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في مجال تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان.

**السيد إييو** (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): أود أن أضم صوتي للأصوات التي عبرت عن التعازي في أعقاب تحطم طائرة الخطوط الجوية الإثيوبية أمس، والذي خلف العديد من الضحايا. ونود أن نعرب عن تعازينا ودعمنا لحكومة إثيوبيا،

وحكومات دول الضحايا حادث تحطم طائرة الخطوط الجوية الإثيوبية، الذي وقع بالأمس، يوم الأحد ١٠ آذار/مارس، بمن فيهم مجموعة من الأشخاص كانوا مسافرين للمشاركة في الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة.

ونشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيد تاداميشي ياماموتو، على التقرير الشامل الذي عرضه خلال هذه الجلسة (S/2019/193)، وأيضاً على جهوده الدؤوبة لتحقيق السلام الدائم في أفغانستان. كما نشكر مستشار الأمن القومي في أفغانستان، السيد حمد الله محبوب، ونائبة المديرية التنفيذية للشبكة النسائية الأفغانية، السيدة ستوراي تاييش، على إسهامهما الذي يثري ويكمل المعلومات المتاحة لنا حتى الآن.

ونرحب بالتدابير المكثفة التي تنفذها الحكومة الأفغانية، من خلال قوات الدفاع والأمن الوطنية، في مختلف المدن للتصدي للتهديدات الأمنية، ونتيجة لذلك لوحظ حدوث انخفاض طفيف في تلك الحوادث. ومع ذلك، فالواقع هو أن توفير الأمن، للأسف، لا يزال يشكل التحدي الرئيسي بالنسبة لأفغانستان. ولا نزال نلاحظ بقلق بالغ العدد المرتفع للوفيات في صفوف المدنيين التي تسببت فيها العناصر المناهضة للحكومة باستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة، كما أفادت البعثة. وفي هذا الصدد، فإننا ندين بشدة جميع الهجمات المتعمدة والبشعة التي ارتكبت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ضد المدنيين، وخاصة ضد النساء والأطفال والأهداف المدنية. ونحث أطراف النزاع على الامتثال الصارم لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الإنساني الدولي، من خلال اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتجنب الهجمات ضد السكان المدنيين والبنية التحتية المدنية، فضلاً عن التزاماتها المتعلقة بإتاحة وصول المساعدات الإنسانية.

ونحيط علماً بإطلاق برنامج إصلاح الإدارة العامة لمدة ثلاث سنوات من قبل اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة

وترحب كوت ديفوار بالمفاوضات بين الممثل الخاص للولايات المتحدة المعني بالمصالحة في أفغانستان، السيد زلامي خليل زاد، وحركة طالبان، التي تبعث على الأمل في استعادة السلام والاستقرار في أفغانستان.

ونرحب أيضا بالجهود متعددة الأوجه الرامية إلى تعزيز الحوار فيما بين الجهات الفاعلة السياسية الأفغانية، وكذلك مع الجهات الفاعلة الإقليمية من الدول. ويجدر بنا تسليط الضوء، في ذلك الصدد، على الاجتماع الثاني لوزراء خارجية أفغانستان والصين وباكستان في كابول، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؛ وعلى الزيارة التي قام بها وزير خارجية باكستان إلى كابول في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، التي يجب أن تسهم في التنفيذ الفعال لخطة العمل الأفغانية الباكستانية للسلام والتضامن من أجل المساعدة على حل المشكلة الأمنية في المنطقة؛ وعلى الزيارات التي قام بها مستشار الأمن القومي في أفغانستان إلى الهند والصين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في كانون الثاني/يناير؛ وعلى الاجتماع الذي عقد بين الجهات المعنية السياسية الأفغانية ووفد طالبان، في ٥ و ٦ شباط/فبراير، في موسكو.

وعلى الرغم من أن المبادرات التي ذكرتها تبعث على التشجيع، فإنها لا يمكن أن تكفل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان من دون الملكية الوطنية ومشاركة جميع الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية.

ويظل وفد بلدي مقتنعا، في ذلك السياق، بأنه من الأهمية بمكان العمل على تعزيز دور المرأة وفقا لنتائج المؤتمر الوطني بشأن مشاركة المرأة في عملية السلام، الذي عقد في كابول يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ومن المهم أيضا تعزيز الإجراءات التي تتخذها الحكومة لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات، ولا سيما من خلال تعديل قانون عام ٢٠٠٩ الذي يحد من حقوق المرأة.

وكذلك لبلدان منطقة الضحايا وللأمم المتحدة، التي فقدت العديد من الموظفين في ذلك الحادث الحزين.

ويشكر وفد بلدي السيد تاداميشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، على إحاطته الإعلامية بشأن التطورات في ذلك البلد. كما أشكر السيد حمد الله محبوب، مستشار الأمن القومي في أفغانستان، والسيدة ستوراي تاييش، نائبة المدير التنفيذي لشبكة النساء الأفغانيات، على إحاطتيهما الإعلاميتين الوجيهتين بشأن إحلال السلام في البلد وإشراك المرأة في عملية المصالحة.

وتحيط كوت ديفوار علما بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2019/193)، الذي يدعو، ضمن توصيات أخرى، الأمم المتحدة إلى مواصلة بذل جهودها في إطار استشرافية، تستند إلى فهم تطلعات الأفغان في الأجل الطويل وإلى سيناريوهات التنمية التي تأخذ في الاعتبار البيئة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية في البلد.

ويعتقد بلدي أن إجراء عملية انتخابية سلمية وشفافة وشاملة وموثوقة أمر أساسي لاستعادة السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في أفغانستان. ولذلك، فإنه يستنكر أوجه القصور التي لوحظت في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وفي هذا الصدد، نشجع اللجنة الانتخابية المستقلة وجميع أصحاب المصلحة الأفغان على اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة لضمان إجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٠ تموز/يوليه، في ظل أفضل الظروف الممكنة.

ولذلك يجب اتخاذ تدابير ملائمة لضمان حماية الناخبين وتأمين أماكن الاقتراع، نظرا لانخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية، الذي يعزى إلى حد كبير إلى التهديدات والهجمات المميته التي تشنها طالبان والفرع المحلي لتنظيم الدولة الإسلامية.

أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ياماموتو، على إحاطته وأعرب عن التقدير لجهوده. لقد استمعت بعناية إلى البيانين اللذين أدلى بهما كل من مستشار الأمن القومي الأفغاني، السيد حمد الله محب، وممثلة المجتمع المدني، السيدة تاييش. تمر الحالة في أفغانستان الآن بمنعطف حاسم، إذ أن لدى البلد العديد من المسائل الهامة المدرجة في جدول أعماله السياسي. وفي ذات الوقت تبعث الحالة الأمنية في البلد على القلق وحالته الإنسانية لا تزال صعبة. ويحدونا الأمل في أن يحقق البلد السلام والتنمية المستدامين، الأمر الذي ليس في مصلحة الشعب الأفغاني فحسب، بل أيضا في مصلحة الأمن والاستقرار والسلام والرخاء على الصعيد الإقليمي.

وينبغي للمجتمع الدولي الوفاء بالتزامه من خلال مواصلة دعمه القوي لأفغانستان. أولا، ينبغي لنا تعزيز الحوار السياسي في البلد. وندعو جميع الأطراف في أفغانستان إلى العمل من أجل المصلحة العليا للبلد وإلى اغتنام هذه الفرصة الهامة لتحقيق المصالحة السياسية والسير على طريق التنمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم عملية سياسية شاملة للجميع يقودها الأفغان ويملكون زمامها ومساعدة الحكومة في وضع خريطة طريق متكاملة وشاملة وواقعية لتحقيق المصالحة السياسية ودعم جهود الحكومة لتعزيز الحوار السياسي وتشجيع طالبان على العودة إلى طاولة المفاوضات في أقرب وقت ممكن. وينبغي له أيضا أن يدعم الآليات الدولية، مثل عملية كابل وصيغة موسكو لتحقيق ذلك الغرض.

ثانيا، ينبغي لنا أن نيسر إجراء انتخابات ناجحة. وإذا أن الانتخابات الرئاسية ستجرى هذا العام، يحدونا الأمل في أن تعزز اللجنة الانتخابية المستقلة الجديدة استعداداتها لتلك الانتخابات. ونأمل أيضا في أن تقدم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان دعما تقنيا للجنة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للبعثة أن تكييف ولايتها في ضوء التطورات على الأرض.

ويظل بلدي يشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في أفغانستان، حيث يمثل الاستخدام الواسع للأجهزة المتفجرة، فضلا عن العرقلة المنهجية لإيصال المساعدات الإنسانية إلى المقاطعات الواقعة تحت سيطرة طالبان، تحديا حقيقيا.

ويود وفد بلدي أن يثني، في ذلك الصدد، على المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة وشركاؤها لأكثر من ٣,٥ ملايين شخص من المحتاجين. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم دعمه المالي لخطة الاستجابة الإنسانية لأفغانستان.

فالتحديات المعقدة المتعددة الأوجه التي تواجه أفغانستان، وبخاصة مكافحة الفساد والإرهاب والاتجار بالمخدرات، تتطلب اهتماما متواصلا من المجتمع الدولي ودعمًا كبيرًا للحكومة الأفغانية.

ذلك يشكل جوهر دعوة كوت ديفوار إلى دعم قوات بعثة الدعم الوطيد والوفاء بالتعهدات بتمويل قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية حتى ٢٠٢٤. وهي تشجع جميع القوات المنخرطة في أفغانستان على مواصلة تعزيز العمليات المشتركة مع قوات الدفاع والأمن الوطنية للبلد في المقاطعات الأكثر تضررا من انعدام الأمن.

إن آخر التطورات في الحالة في أفغانستان تعطينا سببا للاعتقاد بأن عدم الاستقرار السياسي والأمني ليس بالأمر الذي لا رجعة فيه. فالسلام في البلد أمر ممكن وسيتحقق نتيجة لإرادة الأفغان أنفسهم لكتابة صفحة جديدة في تاريخهم في وئام وازدهار، بدعم دولي يقوده أصحاب المصلحة الإقليميون.

**السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية):** في ١٠ آذار/مارس، تحطمت طائرة تابعة للخطوط الجوية الإثيوبية وأسفر ذلك عن مصرع أكثر من ١٠٠ من الركاب وأفراد الطاقم، بمن فيهم مواطنون إثيوبيون وصينيون ومواطنو أكثر من ٣٠ بلدا، من بينهم موظفون في الأمم المتحدة. وتعى الصين وفاة الضحايا وتعرب عن عميق تعازيها لأسرهم.

وظلت الصين دائما تدعم العملية السياسية ومجالات أخرى في أفغانستان، من خلال فريق الاتصال المعني بأفغانستان التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون والحوار بين وزراء خارجية الصين - وأفغانستان - وباكستان وغيرها من الآليات المتعددة الأطراف. وقد شارك السفير دينغ شي جون، المبعوث الخاص لوزارة الخارجية الصينية إلى أفغانستان، في جميع المؤتمرات الدولية ذات الصلة بشأن أفغانستان، وانخرط بنشاط مع جميع الأطراف وقام بمساع حميدة، وبالتالي أسهم في العملية السياسية نيابة عن الصين. وستواصل الصين جهودها وتدعم الاستئناف المبكر لمجموعة التنسيق الرباعية، التي تضم الصين وأفغانستان وباكستان والولايات المتحدة، لتسهيل عملية السلام والمصالحة الأفغانية.

وتدعم الصين بنشاط إعادة بناء أفغانستان واندماجها في التنمية الاقتصادية الإقليمية. وقد عززت الصين وأفغانستان التعاون، في إطار مبادرة الحزام والطريق، في جميع الميادين، بما فيها التجارة. وتم الشروع في ممرات النقل البري بين البلدين مع انتظام رحلات قطارات الشحن إلى أفغانستان. وظلت الرحلات الجوية المباشرة والقطارات بين البلدين تعمل بصورة منتظمة. وقدمت الصين مساعدة إنسانية بقيمة تزيد على ٦٠ مليون يوان إلى المتضررين من الجفاف في أفغانستان. وأطلقت جمعية الصليب الأحمر الصينية برنامجا لمساعدة الأطفال الذين يعانون من أمراض خطيرة في أفغانستان. ورتبت لتلقي ١٠٠ طفل يعانون من أمراض القلب الخلقية في أفغانستان العلاج في الصين، بنهاية عام ٢٠١٨، وقد تماثلوا جميعهم للشفاء وعادوا إلى البلد.

وستواصل الصين العمل مع أفغانستان للتنفيذ الفعال لمذكرة التفاهم بين البلدين بشأن الترويج المشترك لمبادرة الحزام والطريق، وتعزيز التعاون القوي في مجالات التجارة والطاقة والرعاية الصحية، والاتصالات عبر كابلات الألياف الضوئية،

وينبغي للبعثة والآليات الأخرى أن تجري تقييما شاملا ومعقما لإعادة إعمار البلد في الظروف الجديدة. ويتعين على جميع الجهات المعنية من مختلف الانتماءات السياسية في أفغانستان أن تعزز وحدتها وتعتبر صون الاستقرار السياسي الوطني مسؤولية مشتركة وأن تحل خلافاتها عن طريق الحوار.

ثالثا، يجب على المجتمع الدولي أن يساعد أفغانستان على تحسين بيئتها الأمنية. لقد أسفر القتال في أفغانستان، في عام ٢٠١٨، عن عدد قياسي من الخسائر في صفوف المدنيين. وتشير الإحصاءات الواردة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضا إلى أن إنتاج المخدرات في البلد لا يزال مرتفعا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز التعاون من أجل مساعدة قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية على بناء قدراتها. وكذلك ينبغي له أن يساعد البلد في تعزيز أنشطة تنمية بديلة، ومكافحة الإرهابيين الأفغان الذين تأويهم منظمة الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية الإرهابية والتغلب بفعالية على تهديدات مثل الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات.

رابعا، يجب علينا أن نساعد بشكل فعال في تحسين سبل عيش الشعب الأفغاني. لقد حدثت، في السنوات الخمس الماضية، زيادة كبيرة في عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر في البلد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة حكومة وشعب أفغانستان على تحسين حياتهم من خلال الوفاء بتعهداته بتقديم المساعدة، ومساعدة البلد على تحقيق إمكاناته الإنمائية ودعم اندماجه في التعاون الاقتصادي الإقليمي. وينبغي له كذلك أن يقدم المساعدة إلى ملايين الأفغان المتضررين من الجفاف ويحسن الوضع الإنساني للاجئين الأفغان في البلدان المجاورة ويدعم عودتهم إلى وطنهم في وقت مبكر.

لقد ظلت الصين تؤيد على الدوام العملية السياسية في أفغانستان والتعجيل بتحقيق مصالحة سياسية شاملة للجميع.



والرقابة الضريبية وحقوق الملكية الفكرية ومراكز الفكر، وغيرها من المجالات.

والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي للإسهام في تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والرخاء في أفغانستان.

**السيدة تشابالالا (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية):**

اسمحوا لي أن أعثتم هذه الفرصة لكي أعرب عن تعازي جنوب أفريقيا لأصدقائنا وزملائنا الإثيوبيين، وكذلك للبلدان المتضررة من مأساة الرحلة ET-302، التي طالت أيضا أعضاء في أسرة الأمم المتحدة.

أود أن أشكركم، سيدي الرئيسة، على عقد جلسة الإحاطة هذه عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان صباح هذا اليوم. ونشكر أيضا السيد تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمم العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والسيدة ستوراي تابش، نائب المدير التنفيذي لشبكة المرأة الأفغانية، على إحاطتَيْهما الإعلاميتين المفيدتين. كما نقدر مشاركة السيد حمد الله محب، مستشار الأمن القومي لأفغانستان، ونقدر حضوره هنا اليوم.

تود جنوب أفريقيا أن ترحب بإجراء الانتخابات البرلمانية في أفغانستان تحت رعاية أفغانية في عام ٢٠١٨، وتطلع إلى الانتخابات الرئاسية المتوقع عقدها في وقت لاحق من هذا العام، في ٢٠ تموز/يوليه. ونود أن نؤكد مجددا دعمنا للتقدم المحرز بشأن إصلاح النظام الانتخابي في أفغانستان، الذي نأمل أن يضمن أن تكون الانتخابات القادمة ذات مصداقية ومناسبة من حيث التوقيت وشاملة وحرّة ونزيهة وآمنة وشفافة وتلبي آمال كل شعب أفغانستان. وينبغي دعم شعب أفغانستان إذ يعيد بناء الثقة ويعمل على تحقيق المصالحة.

وتود جنوب أفريقيا أيضا أن تشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة، فعملها في تعزيز قدرات وإمكانات ومهنية هيئات

المساعدة الانتخابية والرصد في أفغانستان لا يقدر بثمن. وفي هذا الصدد، فإن جنوب أفريقيا ستؤيد تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة.

ونحن على ثقة من أن هذا سيحقق مكاسب إيجابية لشعب أفغانستان خلال فترة الانتخابات وما بعدها في تموز/يوليه. ونرحب أيضا بالدور الإيجابي للمجتمع المدني والمنظمات النسائية في الإسهام في عملية السلام والأعمال التحضيرية للانتخابات. ونرحب كذلك بالتطورات الإيجابية المبلغ عنها في أفغانستان، وخاصة الدور المتزايد للمرأة الأفغانية، والحوار بين النساء على مستوى الدولة والمشاركة المتزايدة للمرأة في هياكل صنع القرار في أفغانستان. وهذا النهج الشامل نحو توطيد السلام في أفغانستان سيؤدي دورا هاما في السلام والتنمية المستدامين على المدى الطويل في هذا البلد وفي المنطقة.

إن تصاعد مستويات العنف في أفغانستان في الآونة الأخيرة، لا سيما الهجمات العشوائية ضد المدنيين، ما زال يثير القلق. واستمرار العنف يمكن أن يقوض التقدم الذي تحقق على الصعيدين الأمني والسياسي، لا سيما في الفترة التي تسبق الانتخابات. ويمكن أن يؤدي ذلك أيضا إلى تفاقم الحالة الإنسانية الخطيرة بالفعل، مما سيضع الكثيرين أمام خيار الهجرة أو التحول إلى أعمال العنف في مجتمعاتهم.

إن التكلفة البشرية للنزاع تزيد من إضعاف المجتمع الذي تحدث فيه ولها آثار مدمرة على أشد الفئات ضعفا، لا سيما الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين. إذ أن آمالهم في مستقبل آمن تتدهور مع كل يوم ينقضي دون أن تتصرف بفعالية لصالحهم.

وجنوب أفريقيا تدعو جميع الأطراف إلى حماية النساء والأطفال وأولئك الأشخاص الذين شردوا جراء الهجمات، وخاصة بسبب العنف الجنسي والعنف الجنساني. ونود أيضا أن ندين تجنيد الأطفال واستخدامهم غير القانوني من قبل



ثمة إجماع اليوم على أن الوقت قد حان للسلام في أفغانستان. والعديد من الأحداث الرئيسية أعطت إشارات واعدة على هذا الواقع، منها إجراء الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول/أكتوبر، والانتخابات الرئاسية المقبلة في تموز/يوليه، وجهود الحكومة الأفغانية وحركة طالبان من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي. ولا يمكننا أن نسمح بإهدار هذه الفرصة السانحة. ويجب الالتزام بإجراء حوار بناء بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان.

علاوة على ذلك، هناك مبادرات مثل مؤتمر جنيف الوزاري بشأن أفغانستان، الذي أرسى الأساس لعملية يقودها الأفغان ويتولون زمامها؛ ودعوة الرئيس غني اللويا جيراغا إلى الانعقاد هذا الشهر، ويحضره جمع كبير من الأفغان البارزين والنخب والشخصيات المؤثرة في البلاد؛ والحوارات بصيغة موسكو التي عقدت مؤخرا؛ والمحادثات بين الممثل الخاص للولايات المتحدة للمصالحة في أفغانستان، زلمي خليل زاد، ووفد طالبان في قطر، وكلها تكتسي أهمية حيوية لعملية تحقيق سلام مستدام.

إن المسار الواجب اتباعه ينطوي على تعزيز التحالفات داخل أفغانستان، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي في النهاية إلى مؤسسات أقوى، وبيئة تحترم سيادة القانون وحقوق الإنسان، والنمو الاقتصادي والحد من الفقر. وهذه الظروف ستمكن الشعب الأفغاني في المقام الأول من العودة إلى موطنه الأصلية.

وفيما يتعلق بنتائج الانتخابات التشريعية، ندعو إلى بناء الثقة وإلى أن تتخذ لجنة الشكاوى الانتخابية التدابير اللازمة وسن الإصلاحات القانونية والتقنية اللازمة لكفالة تمكّنها من الوفاء بولايتها المتمثلة في إجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية، بأقل اضطراب ممكن. وندعو المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى الاستمرار في مساعدة النظام الانتخابي الأفغاني من أجل تحقيق انتخابات رئاسية ذات مصداقية ومقبولة.

القوات المسلحة، وندعو إلى حماية جميع الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة وإطلاق سراحهم وإعادة إدماجهم. كما نود أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء الروابط المتنامية بين إنتاج المخدرات والاتجار بها في أفغانستان والإرهاب.

إننا ندين بشدة أعمال العنف والهجمات الإرهابية في البلد، بما في ذلك الهجمات التي تستخدم فيها الأجهزة المتفجرة المرتجلة والهجمات الانتحارية والاعتقالات. وهذا من شأنه إضعاف التقدم الذي أحرزته السلطات الأفغانية والأطراف والجهات صاحبة المصلحة المشاركة في تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان.

ونحث جميع الأطراف على الدخول في محادثات مباشرة ومواصلة جهودها للحفاظ على المكاسب التي تحققت على مر السنين، بما في ذلك مسائل مثل حقوق الإنسان، لا سيما حقوق المرأة والطفل. وفي هذا الصدد، تعتقد جنوب أفريقيا أن عملية سياسية شاملة وجامعة يقودها ويتولى زمامها الأفغان توفر الحل السلمي للنزاع وتسوية سياسية شاملة هي الحل الوحيد الطويل الأجل للحالة في أفغانستان.

ونرحب بجميع أشكال المشاركة الدولية، ونقدر الجهود التي يبذلها جميع أصحاب المصلحة في تشجيع أفغانستان على إيجاد حلول تهدف إلى تحقيق سلام دائم وطويل الأمد.

**السيد سينغر (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية):**

قبل أن أتناول الموضوع قيد المناقشة اليوم، نود أن نكرر الإعراب عن الحزن العميق فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في إثيوبيا بالأمس. ونقدم خالص تعازينا إلى جميع الدول ووكالات الأمم المتحدة المتضررة وإلى الزملاء وأفراد الأسر وأصدقاء الضحايا.

وأود أن أشكر السيد ياماموتو والسيدة تابش على إحاطتهما الإعلاميتين المفيدتين عن الحالة في أفغانستان، وأن أرحب بحضور السيد محب، الذي يمثل حكومة أفغانستان.

اقتصادياً. وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق من أن المرأة الأفغانية لا تشارك مشاركة حقيقية في المحادثات مع حركة طالبان وفي الهيئات الأخرى لصنع القرارات المتعلقة بالسلام. وإنه لأمر أساسي أن يتم إشراك المرأة الأفغانية في المفاوضات، فضلاً عن الشباب وممثلي المجتمع المدني. ولا بدّ من أن يتمحور أي اتفاق سلام بين الطرفين حول حقوق الإنسان للجميع، بمن فيهم النساء والأطفال. وكما قالت السيدة الأولى رولا غني، فالمرأة يمكن أن تكون عاملاً من عوامل التغيير وينبغي إدماجها في جميع المشاريع.

وبالمثل، فمن المهم للأطراف في عملية التفاوض دعم استقلالية وفعالية اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان لإعطاء الأولوية لدعم المدافعات عن حقوق الإنسان وتخصيص الموارد لهن وللمساعدة في التنفيذ الفعال للأطر القانونية لحماية المرأة من العنف.

كما ندعو جميع الأطراف إلى اتخاذ كل التدابير الرامية إلى منع وإنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وفي هذا الصدد، نطلب إلى الحكومة أن تتخذ إجراءات ملموسة لضمان المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب على هذه الانتهاكات وكفالة الموارد اللازمة لتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن وتجرّم العنف الجنسي والجنساني واعتماد تشريعات تحظر ممارسة باتشا بازي أو الغلمان الراقصين.

أخيراً، نود أن نشدد على أننا وصلنا على الأرجح إلى لحظة حاسمة في التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض لإنهاء النزاع الطويل والمدمر في أفغانستان. ونشجّع الطرفين على مواصلة جهودهما وتهيئة الظروف المواتية لتحقيق السلام الدائم وإرساء الأسس من أجل العودة الآمنة والكرامة لأفغان الذين اضطروا إلى التخلي عن جذورهم. لقد حان الوقت لبناء الثقة في مستقبل من السلام والحقوق المضمونة للشعب الأفغاني.

وفيما يتعلق بالأمن، فإننا نشعر بالجزع إزاء استمرار النزاع في التأثير على السكان المدنيين وما يسفر عنه من سقوط العديد من الضحايا بين المدنيين. ولا تزال الاشتباكات بين الجماعات العرقية، وكذلك بين القوات الحكومية والمتمردين، والهجمات الكبيرة مستمرة. ومن الأهمية بمكان أن تصبح المبادرات، مثل وقف إطلاق النار المتبادل الذي روعي في حزيران/يونيه بين طالبان والحكومة، هي القاعدة وليس الاستثناء.

وهناك عنصر آخر يثير قلقنا في الجمهورية الدومينيكية يتمثل في الحالة الإنسانية في أفغانستان، حيث يحتاج أكثر من ٦ ملايين شخص إلى المساعدة الإنسانية في الوقت الراهن. ويرتبط هذا ارتباطاً مباشراً بمستوى الصراع السائد والجفاف الشديد والكوارث الطبيعية. ويواجه أكثر من ١٣ مليون أفغاني مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي، وأكثر من ٣ ملايين يواجهون مستويات انعدام الأمن الغذائي في حالات الطوارئ. وهذا يتطلب خطة تمكن من التغلب على هذه الظروف. وندعو حكومة أفغانستان ووكالات منظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة التعاون للتغلب على هذه الأوضاع الإنسانية الخطيرة.

ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال النساء يواجهن أعمال عنف وانتهاكات لحقوقهن، ولا سيما أولئك اللاتي يعشن في المناطق الريفية والمناطق التي تسيطر عليها حركة طالبان. ولا يمكننا أن نحقق السلام على حساب حقوق المرأة الأفغانية وحرّيتها، وهي التي كافحت طوال سنوات عديدة لتصل إلى ما هي عليه اليوم - نظام حصص يضمن أن يكون ٢٨ في المائة من ممثلي البرلمان من النساء؛ وتشغل المرأة مناصب قيادية بارزة، مثل سعادة السيدة أديلا راز، أول امرأة تشغل منصب سفير أفغانستان لدى الأمم المتحدة؛ ويعمل عدد كبير من النساء في القطاعين العام والخاص.

ويجب لهذا التقدم أن يستمرّ وأن تتضاعف الجهود لتنفيذ مبادرات مثل البرنامج الوطني ذي الأولوية لتمكين المرأة

الدولي، الاستمرار في مكافحة التهديد الذي يشكله الاتجار غير المشروع بالمخدرات الذي تسهم موارده الهائلة في ذلك الإقليم في تمويل الإرهاب وإيجاد حلقة مفرغة من العنف والدمار على حد سواء. ويكفي القول بأن عدد الضحايا المدنيين المسجل في العام المنقضي هو أعلى رقم منذ بدأت بعثة الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في توثيق تلك المعلومات، الأمر الذي يؤكد من جديد وجهة نظرنا بأن الحل العسكري لا يمكن أن يكون خياراً لتحقيق السلام.

وفي جميع هذه الجهود، كما سبق أن أشرت، لا بدّ من كفالة المشاركة النشطة للمرأة والشباب. وفي الوقت نفسه، يجب اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حقوق الإنسان لهذه الفئات، وفقاً للدستور الأفغاني والالتزامات الدولية المقبولة، ولا سيما بالنظر إلى انتشار العنف ضد النساء والفتيات. وفي هذا الصدد، نرحب بزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية، مثل وجود ثلاث مرشحات للانتخابات الرئاسية المقبلة وشغل المرأة لمناصب في الإدارة العامة، بما في ذلك منصب الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة، الذي تشغله السيدة أديلا راز.

من ناحية أخرى، نشير مع القلق إلى الصعوبات القائمة، بما في ذلك من الناحية اللوجستية، فيما يتعلق بإجراء الانتخابات الرئاسية وانتخابات الولايات والمقاطعات التي ستُعقد في تموز/يوليه المقبل، ولا سيما الافتقار إلى المصداقية والثقة في اللجان الانتخابية وأعضائها، الأمر الذي ما فتى يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي. ونعتقد أن ثمة حاجة ملحة للإسراع بتعيين الأعضاء الجدد في اللجان الانتخابية واعتماد التدابير والإصلاحات اللازمة لاستعادة ثقة المواطنين بالعملية الانتخابية. وسيسهم ذلك أيضاً في تعزيز الالتزام والمشاركة اللازمة الكافية والشاملة للجميع لمختلف الفصائل السياسية. ونعتقد أن من الضروري تحديد الممارسات الجيدة ومواجهة الصعوبات والنواقص التي ظهرت في الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول/أكتوبر الماضي

السيد ميثا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): في البداية، نود أن ننضم إلى الآخرين في الإعراب عن تعازينا للبلدان والأسر المتضررة من التحطم المأساوي لطائرة مؤخرًا في إثيوبيا.

إننا نقدر عقد هذه الجلسة ونشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد تاداميتشي ياماموتو، على إحاطته الإعلامية الصريحة بشأن آخر التطورات في الميدان. كما نعرب عن تقديرنا لنائبة المديرية التنفيذية لشبكة المرأة الأفغانية، السيدة ستوراي تاييش، على مشاطرة مجلس الأمن ملاحظاتها القيّمة بشأن حالة المرأة في أفغانستان، وكذلك لمستشار الأمن الوطني في أفغانستان، السيد حمد الله محب.

تتابع بيرو عن كتب أحدث التطورات في عملية السلام في البلد. وهذا هو السبب في أننا نرحب بالإجراءات التي اتخذتها حكومة الرئيس أشرف غني لتعزيز الديمقراطية، مثل تنفيذ قانون الحصول على المعلومات بشأن استراتيجية مكافحة الفساد. ونرحب أيضاً بالمبادرات التي تضطلع بها مختلف البلدان، التي تهيئ مجتمعة الظروف الملائمة لبناء السلام المستدام. ويتمثل الهدف النهائي من تجميع هذه الرؤى والجهود في تزويد الشعب الأفغاني بحيز كاف للحوار الداخلي الذي يمكنهم من تحديد نوع المجتمع والدولة اللذين يودون بناءهما بغية وضع حد للعنف والتغلب على الحالة الإنسانية الصعبة.

وفي هذا الصدد، من المهم للحكومة الدخول في محادثات مباشرة مع حركة طالبان، وأيضاً مع كل الجهات الفاعلة المعنية، وذلك بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبمساعدة المجتمع الدولي. ويجب أن تشمل هذه العملية مشاركة الشركاء في المنطقة إذا ما أُريد لها أن تكفل استدامة أي اتفاق محتمل وأن تؤدي إلى مزيد من الاستقرار في المنطقة.

ونعتقد أيضاً أنه من المهم للغاية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبدعم من المجتمع

من أجل اتخاذ التدابير الوقائية المناسبة لكفالة عملية تتسم بالشفافية والحرية والشمول.

نختتم بياننا بالتشديد على الحاجة إلى تنفيذ بيان جنيف، الذي يهدف إلى تعزيز التزامات المجتمع الدولي والنهوض بالتنمية على نحو عاجل في أفغانستان. وفي هذا الصدد، ننوه بالدور الحاسم والعمل الدؤوب للسيد يماموتو وبعثة الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلام المستدام المنشود في ذلك الإقليم. ونحن نؤيد تمديد ولاية البعثة تأييداً كاملاً.

ثانياً، إن عام ٢٠١٩ عام حاسم أيضاً فيما يتعلق بتوطيد الديمقراطية في أفغانستان. ولمواجهة التحديات المقبلة، تحتاج أفغانستان إلى هيئة تشريعية تمثيلية. وفي هذا الصدد، من الضروري الانتهاء من صياغة نتائج الانتخابات البرلمانية. وتشدد بلجيكا على الحاجة إلى الاستفادة من انتخابات العام الماضي وتنفيذ الإصلاحات الانتخابية اللازمة. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى التصرف بمسؤولية وكفالة إجراء الانتخابات الرئاسية والانتخابات الأخرى القادمة في بيئة تتسم بالحرية والشفافية والمصادقية.

وهذا يقودني إلى النقطة الثالثة، وهي حالة حقوق الإنسان في أفغانستان. تشعر بلجيكا ببالغ القلق إزاء أثر النزاع المسلح على السكان المدنيين. ويشير تقرير عام (S/2019/193) ٢٠١٨ لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الصادر في شباط/فبراير ٢٠١٩، بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، إلى عدد قياسي من الوفيات بين المدنيين، كثير منهم من النساء والأطفال. وتدعو بلجيكا جميع الأطراف إلى اتخاذ التدابير الفعالة لمنع جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وإنهاءها، بما في ذلك الانتهاكات الناجمة عن عمليات القصف الجوي واستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ومما يبعث على القلق بصفة خاصة ملاحظة زيادة عدد العناصر المناوئة للحكومة التي تستهدف المدنيين، والتي كثيرا ما تستخدم الأجهزة المتفجرة المرتجلة. ولا يزال الاتجاه المتمثل في ازدياد عدد

السيدة فان فليبرغ (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): أود بداية أن أعرب عن خالص التعازي بخصوص الحادث المأساوي الأخير الذي وقع في إثيوبيا وأدى إلى سقوط العديد من القتلى، بمن فيهم العديد من أعضاء أسرة الأمم المتحدة.

وأود أن أشكر الممثل الخاص يماموتو على إحاطته الإعلامية الثاقبة والتزامه المثير للإعجاب بتحقيق السلام الدائم في أفغانستان. كما أقدم جزيل الشكر للسيدة تاييش على ملاحظاتها وجهودها الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة في أفغانستان. أخيراً، أود أن أشكر السيد مْحَب على إحاطته الإعلامية وعلى حضوره هنا اليوم.

وأود أن أشدد على ثلاث نقاط اليوم، وهي عملية السلام، والانتخابات، وأهمية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في أفغانستان.

أولاً، فيما يتعلق بالمشاورات الرامية إلى إجراء عملية السلام، تأمل بلجيكا أن يشكل هذا العام خطوة حاسمة نحو التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض لما شكل نزاعاً مدمراً وطال أمده في أفغانستان. ونعتقد أن اتفاقاً للسلام الدائم لا يمكن التوصل إليه إلا من خلال إجراء حوار شامل وجامع فيما بين الأفغان. وأكرر التأكيد على دعمنا لعملية كابل، التي يجب أن تشكل الأساس لعملية سلام يقودها الأفغان ويتولون

الله محب مستشار الأمن القومي الأفغاني، والسيدة ستوراي تابش على مشاركتها معنا في أعمال جلستنا وعلى إحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين.

إن المتابع للوضع في أفغانستان يدرك تماما بأن هذا البلد يمر حاليا بمرحلة انتقالية دقيقة، ما بين انعقاد الانتخابات البرلمانية في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي وقرب موعد الانتخابات الرئاسية في شهر تموز/يوليه المقبل. وكلنا أمل أن تسهم الاستعدادات للانتخابات الرئاسية المقبلة نحو المزيد من المشاورات السياسية التي من شأنها أن تؤدي إلى خفض حدة التوتر ما بين كافة الأطراف وتغليب المصلحة الوطنية على المصالح الشخصية ضمانا وحرصا لاختيار المرشح المناسب لرئاسة أفغانستان للمرحلة المقبلة.

كما أن الاستعداد لتلك الانتخابات الرئاسية سيتطلب مضاعفة الجهود والتحضيرات التي تستند إلى الدروس المستفادة من الانتخابات البرلمانية المنعقدة في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ونود هنا أن نعرب عن ارتياحنا لما ورد في تقرير الأمين العام (S/2019/193) وما ذكره السيد ياماموتو في إحاطته الإعلامية حول الجهود المبذولة للاستعداد للانتخابات الرئاسية وكيفية معالجة التحديات التي واجهتها الانتخابات البرلمانية والحاجة الماسة للتمسك بانعقاد الانتخابات الرئاسية في موعدها بتاريخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٩.

إن الحديث عن الانتخابات الرئاسية يدفعنا للانتقال إلى مسألة المصالحة الوطنية كجزء آخر هام من ضمن العملية السياسية في أفغانستان. فقد لاحظنا بارتياح تسارع الجهود في النصف الثاني من العام الماضي تجاه عملية المصالحة السياسية، حيث واصلت حكومة أفغانستان أعمالها التحضيرية لإجراء حوار سلمي بين الأفغان، بالإضافة إلى صدور مرسوم رئاسي بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بإنشاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى للمساهمة في دفع ذلك الحوار الوطني.

أعمال العنف والهجمات المتعمدة على المدارس ومرافق الرعاية الصحية غير مقبول. ويجب على جميع الأطراف احترام القانون الإنساني الدولي.

وكما يعلم الأعضاء، تعلق بلجيكا أهمية كبيرة على دور المرأة في بناء السلام. وتمشيا مع مساهمة بلجيكا بمبلغ مليوني يورو لدعم عمل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتنفيذ خطة العمل الأفغانية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في مؤتمر جنيف المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، فإنها ترحب بالتدابير التي اتخذتها الحكومة لحماية حقوق المرأة وتعزيزها. وقد أسفرت هذه التدابير عن زيادة مشاركة المرأة في الخدمات العامة وصنع القرارات على الصعيد المحلي. وفي هذا الصدد، استمعنا باهتمام إلى التوصيات التي قدمتها السيدة تابش. ونشجع على مواصلة بذل الجهود الرامية إلى حماية المدافعات عن حقوق المرأة وتوسيع نطاق فرص النساء والفتيات في الحصول على التعليم من أجل السماح لهن بالمشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وفي الختام، أود أن أحيي ضحايا العنف في أفغانستان وأشيد بصمود الشعب الأفغاني وقوات الأمن. إن الهدف المتمثل في إحلال السلام هدف يمكن تحقيقه في أفغانستان. وتؤيد بلجيكا تسوية سلمية يقودها الأفغان ويتولون زمامها.

**السيد العتيبي (الكويت):** في البداية، أتقدم بأحر التعازي

لحكومة إثيوبيا، ولجميع حكومات الدول، ولأسر ضحايا الحادث الأليم - حادث سقوط الطائرة الإثيوبية.

في البداية، نشكر السيد تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا اليوم. وأنتهز هذه الفرصة لكي أؤكد مجددا على تقديرنا لكل ما تبذله البعثة من أجل دعم الشعب الأفغاني ومساعدته في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها. كما أود أن أتقدم بالشكر للسيد حمد



أفغانستان. فالتاريخ خير دليل على أنه لا حل دائم وشامل لأي أزمة كانت دون انحراط كافة أطراف المجتمع وجميع دول الجوار، برغبة سياسية صادقة، في دعم وتأييد الجهود الرامية لضمان تحقيق السلام الدائم. آملين أن تتمكن أفغانستان من تخطي هذه المرحلة التاريخية بنجاح وأن ينعم شعبها بالأمن والأمان.

**السيدة فرونيتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن

أضم صوتي إلى الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن في الإعراب عن عميق الأسى والتعبير عن خالص التعازي لأسر وأصدقاء الأشخاص الذين لقوا حتفهم في حادث الطائرة الإثيوبية المأساوي.

وأود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات على نشاطهم تحليلاً لهم الثاقبة والشاملة عن الحالة الراهنة في أفغانستان. كما أود أن أعرب عن امتناني للممثل الخاص ياماموتو على عرضه تقرير الأمين العام (S/2019/193) وكذلك على كافة أعمال فريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الذي يساعد على تعزيز الحوار السياسي وتعزيز الحكم الرشيد وترسيخ التنمية الاقتصادية. أود في بياني أن أتطرق إلى ثلاث نقاط رئيسية، وهي عملية السلام والتحصير للانتخابات الرئاسية المقبلة والتحديات التي تطرحها الحالة الإنسانية الراهنة.

إن بولندا ترحب بجميع الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية والمبادرات الأخرى المتخذة للنهوض بعملية السلام. ويجب على كافة المبادرات المتخذة في ذلك الصدد أن تشجع إجراء حوار شامل للجميع بشأن المصالحة والمشاركة السياسية يتولى الأفغان قيادته وزمامه. ويجب أن تشمل العملية المشاركة الفعالة والمجدية للمرأة وتضع الأساس لجميع الراغبين في الإعلان عن نبذهم العنف واحترام الدستور بغية بناء أفغانستان يسودها السلام. لا يمكن أن تقوم عملية السلام، البالغة الأهمية بالنسبة لمستقبل المنطقة بأسرها، على اتفاق ينطوي على المخاطرة بمكاسب لا جدال فيها تحققت في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون وحرية التعبير وحقوق المرأة.

كما تابعنا بارتياح الجهود الدولية والإقليمية لدفع عملية السلام الأفغانية، بما في ذلك الدور الهام الذي يضطلع به الممثل الخاص للولايات المتحدة للمصالحة في أفغانستان، السيد زلماي خليل زاد، في مفاوضاته الحالية. وتدعم دولة الكويت كافة الجهود الدولية التي من شأنها أن تساهم في توحيد الصفوف وتحقيق المصالحة الوطنية بين كافة الأطراف في أفغانستان.

في الوقت الذي تؤكد فيه الكويت على دعمها المتواصل لأمن أفغانستان وسيادتها واستقرارها، فإننا نتابع بقلق استمرار تأكيد تقرير الأمين العام على عدم استقرار الوضع الأمني في أفغانستان، حيث يستمر النزاع بين الحكومة الأفغانية والقوات المعادية لها في معظم أرجاء البلاد. فقد سجلت الأمم المتحدة أكثر من ٢٢٠٠٠٠ حالة أمنية في أفغانستان خلال العام الماضي. وهذه الأرقام تؤكد على استمرار صعوبة المهمة الملقة على عاتق الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي، لا سيما في ظل استمرار توسيع سيطرة حركة طالبان على العديد من المراكز والقرى ومواصلة تنظيم داعش في شن هجمات إرهابية على المدنيين العزل، فالجميع يدرك ما تسببت به تلك الهجمات الإرهابية في سقوط العديد من الضحايا المدنيين، حيث سجلت بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان سقوط ما يقارب ١٠٩٩٣ من الضحايا المدنيين ما بين قتل وجرح جراء أعمال العنف خلال العام الماضي فقط. ويعتبر ذلك العدد من الضحايا الأكثر ارتفاعاً منذ بدء البعثة في إحصاء عدد الضحايا في عام ٢٠٠٩.

ختاماً، ترى دولة الكويت أن الوقت الحالي يمثل فرصة سانحة وهامة للتوصل إلى تسوية سياسية للنزاع في أفغانستان، مؤكداً مرة أخرى بأن أي عملية سلام يجب أن تشمل كافة الأطراف المعنية وصولاً إلى توافق بالآراء فيما بينهم. كما أنه من المهم أن تتيح أي عملية سلام فرصة مشاركة دول الجوار لما يساهم في تحقيق توافق إقليمي في الآراء بشأن الاستقرار في



المتصلة بالمناخ واستراتيجيات الإدارة أمور ضرورية للتصدي بفعالية لهذه التهديدات.

وفي الختام، أود أن أعرب عن دعمنا الكامل للجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلد. إننا ندعم أفغانستان في حربها ضد الإرهاب وندعم جهودها الدؤوبة لביسط سلطتها على كامل أراضيها. ونشجع جميع الأطراف المشاركة في الحوار الداخلي والإقليمي على تعزيز التزاماتها من أجل إحلال السلام والاستقرار من خلال تعزيز التواصل والتعاون.

**السيد هيكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أود

أن أبدأ بالإعراب عن تعازينا فيما يتعلق بجميع الأشخاص الذين قضوا أو تضرروا من مأساة تحطم الطائرة في إثيوبيا.

كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات اليوم: أولاً، الممثل الخاص للأمين العام السيد ياموتو على استمرار قيام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بعمل حيوي في ظل ظروف بالغة الصعوبة؛ ثانياً، مستشار الأمن القومي السيد محب، والتزامه الشخصي بالإصلاح وتمكين المرأة وإجراء انتخابات ذات مصداقية في وقت لاحق من هذا العام مشجع للغاية بالنسبة لنا؛ وأخيراً، السيدة تاييش، التي كانت كلماتها بشأن أهمية إشراك المرأة في جميع جوانب العملية السياسية وفي حماية حقوق المرأة في أفغانستان قوية جداً.

وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لإدانة الهجوم الأخير على الأفغان الذين كانوا يحضرون إحياء ذكرى وفاة عبد العلي مزارى، وأعرب عن مواساتنا العميقة للمتضررين. إن الهجوم الذي وقع مؤخراً كان دليلاً ملموساً على التحديات التي نواجهها بشكل جماعي في ضمان حماية المدنيين والسياسيين من جميع الأعراق والحيز المتاح للحوار السلمي في أفغانستان.

ونشاط ممثل الجمهورية الدومينيكية والمتكلمين الآخرين اليوم بالغ القلق إزاء الخسائر في صفوف المدنيين التي بلغت رقماً

لقد تمكنت أفغانستان من إجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات في عام ٢٠١٨ في الإطار الزمني المقبول. ويجب الآن استغلال جميع التجارب المكتسبة والدروس المستفادة في إجراء انتخابات رئاسية سلمية وشفافة وذات مصداقية في عام ٢٠١٩. ونحث بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على تقديم المساعدة إلى الهيئات الانتخابية ودعم الشمول في العملية الانتخابية، بما في ذلك التدابير التي تتيح المشاركة الكاملة والأمنة للمرأة. وتود بولندا التأكيد على أهمية حماية المدارس والأماكن الأخرى التي تستخدم كمراكز لتسجيل الناخبين والاقتراع.

وفي التقرير الأخير عن حماية المدنيين في النزاع المسلح في أفغانستان، أظهرت الإحصاءات صورة أليمة للغاية. حيث بلغ عدد المدنيين الذين قضوا مستوى قياسياً في عام ٢٠١٨، إذ قتل أكثر من ٣٠٠٠ وأصيب أكثر من ٧٠٠٠ بجروح. ولقى ٩٢٧ طفلاً حتفهم بسبب الأنشطة العسكرية والإرهابية خلال العام. لا بد أن يتوقف ذلك. إن الحالة غير مقبولة للمجتمع الدولي؛ ولا يمكن السماح باستمرارها. ونحث جميع أطراف النزاع على إبداء الالتزام الحقيقي واحترام المبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وبولندا تدعو العناصر المناوئة للحكومة إلى التوقف عن استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والهجمات الانتحارية، التي كانت السبب الرئيسي للإصابات في صفوف المدنيين في عام ٢٠١٨.

إن تغير المناخ لا يشكل تهديداً فحسب لبعض البلدان في أفريقيا، بل ويؤثر على الحالة الأمنية في المناطق الأخرى، بما في ذلك المنطقة التي تقع فيها أفغانستان. والظواهر المناخية القسوى وحالات الجفاف والتصحر وندرة المياه تؤثر بشدة على الحالة الإنسانية ويمكن أن تؤدي إلى تصاعد الصراعات المحلية والإقليمية. ولذلك يجب أن نركز على الوقاية منها والتخفيف من حدتها وتعزيز قدرة البلد على الصمود. وتحسين تقييم المخاطر

إن الانتخابات المقبلة حاسمة الأهمية بالنسبة لأفغانستان. يمكن للمجتمع الدولي والحكومة الأفغانية بل وينبغي لهما التركيز على هذا حتى بينما نواصل دعم تسوية سياسية طويلة الأمد للنزاع وندفع عجلة التقدم نحو تحقيقها. ولذلك نؤيد بقوة جميع الجهود الرامية إلى الشروع في عملية سلام موثوقة ومستدامة يقودها ويتولى زمامها الأفغان لحل النزاع. وكما ذكر ممثل ألمانيا بالفعل اليوم، فإن الفرصة الحالية المتاحة للسلام غير مسبوقة وينبغي لأفغانستان وجيرانها والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا الاضطلاع بكل ما هو ممكن لاغتنامها.

سيوفر اجتماع عملية كابول المقبل فرصة جيدة للمجتمع الدولي والمنطقة لتقييم أفضل السبل لدعم جهود السلام الأفغانية. ونؤيد جدا الجهود التي يقودها الممثل الخاص للولايات المتحدة زلمي خليل زاد، بما في ذلك الشروع في الحوار بين الأفغان الذي يجب أن يكون في صميم أي جهد يُبذل نحو تسوية سياسية بقيادة أفغانية وملكية أفغانية.

أود أن أنتقل الآن إلى النقاط التي طرحتها السيدة تاييش في وقت سابق من هذا اليوم. وبما أنه يجري إحراز تقدم على طريق المشاركة الهادفة للمرأة في جميع مستويات صنع القرار، ابتداء من المجتمع المحلي إلى مائدة المفاوضات، من الضروري أن نحافظ على الزخم. وهذا ليس فقط لأنه الشيء الصحيح الذي يجب القيام به. بل يجب القيام به لأن التحليل يوحى أيضا بأن المشاركة المستمرة والتمكينية للمرأة تجعل من المرجح أن يكتب النجاح لأي عملية سلام. ومن الإيجابي أن هناك عددا متزايدا من النساء في المجلس الأعلى للسلام، ولكن يمكن فعل المزيد لضمان تمثيل أصوات النساء. وينبغي لأي تسوية سياسية أن تحمي التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في أفغانستان طوال السنوات الثماني عشرة الماضية.

سيطلب ذلك التحلي بالصبر، نظرا لانعدام الثقة بين الطرفين وتاريخ الصراع. وسيطلب أيضا أن يكون المجتمع الدولي

قياسيا عند ٩٩٣ ١٠ جراء النزاع المسلح في ٢٠١٨ والزيادة بنسبة ١١ في المائة في وفيات المدنيين التي سجلتها بعثة الأمم المتحدة في العام الماضي. يجب علينا كمجلس أمن أن نذكر الأطراف القديمة بأن أي استهداف أو قتل للمدنيين يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني. نحن ندعم جهود بعثة الأمم المتحدة لكفالة أن تظل الحماية في صميم الاستجابة الإنسانية في أفغانستان.

إننا كثيرا ما نجلس في هذه القاعة وتتكلم عن مرحلة حاسمة ندخلها فيما يتعلق بتحديد مستقبل أفغانستان. ويعد هذا صحيحا على نحو خاص اليوم إذ نقرب من إجراء انتخابات هامة سترسخ الاستقرار السياسي في البلد. وكما سلم زميلاي، سفيرا إندونيسيا وبلجيكا، بالفعل اليوم فمن الأهمية بمكان الاستفادة من دروس الانتخابات البرلمانية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ومعالجتها بسرعة لضمان أن الانتخابات الرئاسية هذا العام شفافة وذات مصداقية وشاملة للجميع.

نحن ندرك الجهود التي تبذلها هيئتا إدارة الانتخابات في أفغانستان لمعالجة الكثير من هذه المشاكل. بيد أن المفوضتين الجديتين تواجهان مهمة كبيرة. وما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتحقيق المصداقية في عملية التصويت في ٢٠ تموز/يوليه. ونحث البعثة على العمل على نحو وثيق وعاجل مع المفوضتين الجديتين لتحديد الأولويات وتسليط الضوء حيثما لم تتحقق معالم رئيسية وقيادة استجابة المجتمع الدولي لمواجهة ذلك. كما نرحب بخطة واضحة وعملية لتسجيل الناخبين ونظم التحقق التي ستستخدم في انتخابات تموز/يوليه.

ونود مرة أخرى أن نطلب من البعثة النظر فيما يمكن أن تفعله وما هي الموارد الإضافية التي تحتاجها لتعزيز الدعم المقدم قبل الانتخابات المقبلة. وسنرحب بالمعلومات المستكملة المقدمة من الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة ذات الأولوية في الأشهر المقبلة.

الخاص زلماي خليل زاده، لمشاركتها في المناقشات مع حركة طالبان بهدف إشراك أعضائها في محادثات السلام مع الحكومة الأفغانية وجميع القوى السياسية الأفغانية. وتدعو فرنسا طالبان إلى قبول المحادثات المباشرة مع الحكومة الأفغانية. وكما أكد الممثل الخاص، من الضروري أن تكون عملية السلام شاملة وذات قيادة أفغانية. وفي هذا الصدد، وكما قيل، من المهم جدا أن تشارك النساء والشباب مشاركة مباشرة وذات مغزى في عملية السلام، وعلى جميع مستويات صنع القرار.

بالإضافة إلى ذلك، تُذكر فرنسا بضرورة توحيد مختلف المبادرات الإقليمية والدولية لتحقيق السلام الدائم حتى تكون الجهود الدولية منسقة وغير متنافسة. توفر عملية كابل إطارا مناسباً في هذا الصدد. وكما قال الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في جنيف، فإننا مقتنعون أيضا بأن الاتحاد الأوروبي يمكن أن يؤدي دورا تيسيريا في محادثات السلام. وأكد آخرون من قبلي أن علينا ألا ننسى ما وصل إليه الأفغان في السنوات الـ ١٨ الماضية. ومع استمرار المحادثات، يجب أن تتمثل الأولوية المطلقة في الحفاظ على المنجزات في مجالات العدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان وتعزيزها، بما في ذلك حقوق المرأة، واحترام الحريات الأساسية، لا سيما حريات التعبير والرأي والصحافة، ومن شأن التضحية بتلك العناصر أن تقوض دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك الدعم المالي المقدم من المانحين الدوليين للعملية الجارية.

ثانيا، من المهم ضمان السير السلس للانتخابات الرئاسية. ولكي تكون الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٢٠ تموز/يوليه جديرة بالثقة، يجب أن تكون حرة وشفافة وشاملة. ويجب تصويب جوانب القصور التي تم تحديدها في الانتخابات البرلمانية وفي الانتخابات السابقة، ويجب تكثيف الجهود الرامية إلى التحضير للعملية الانتخابية للحيلولة دون حدوث مزيد من التأخير. سيتطلب ذلك من جميع المرشحين العمل بصورة بناءة.

متحدا في مطالبته لحركة طالبان بالجلوس مع الأفغان الآخرين، ولا سيما ممثلو الحكومة المعترف بها دوليا. تدعي حركة طالبان بأنها جادة في السلام. ويجب أن ندرك أن السلام يتطلب حلا توفيقيا وحوارا. وجميع الأطراف الأخرى مستعدة للمشاركة في هذا الحوار بذهن منفتح. وينبغي لنا جميعا أن ندعو حركة طالبان إلى أن تحذو حذوها.

**الرئيسة (تكلمت بالفرنسية):** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة فرنسا.

أود أن أبدا بالتأكيد مجددا على تعازي فرنسا الصادقة لذوي ضحايا الحادث المأساوي الذي وقع للخطوط الجوية الإثيوبية، الرحلة ET-302. وأود أن أعرب عن تضامننا مع أسر الضحايا؛ ومع إثيوبيا وكينيا وجميع البلدان الأخرى التي لها رعايا ممن لقوا حتفهم في الحادث؛ ومع أسرة الأمم المتحدة.

اسمحوا لي أن اشكر السيد تاداميشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على إحاطته الإعلامية المستنيرة عن جهود السلام والعملية الانتخابية. وأشكر أيضا مستشار الأمن القومي في أفغانستان، حمدالله مهيب، على تجشمه عناء السفر ليكون بين ظهرانينا في مناقشة اليوم، وأشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة جدا. وأخيرا، أود أن اشكر بجمرة السيدة ستوراى تايش على إحاطتها الإعلامية، ولا سيما عن المسألة الحاسمة المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة، وهو موضوع بالغ الأهمية نعتزم التركيز عليه خلال الرئاستين الفرنسية والألمانية لمجلس الأمن.

سأتناول أربع نقاط.

أولا، في حين أن عام ٢٠١٨ كان من بين أكثر الأعوام فتكا بالمدنيين، فإن أولويتنا يجب أن تكون، أكثر من أي وقت مضى، متمثلة في تحقيق سلام دائم في أفغانستان عن طريق التفاوض. وأشيد بالولايات المتحدة، من خلال عمل ممثلها

من الضروري اتخاذ جميع التدابير للحد من تهديمهم ووصمهم. يمكن للبعثة، بصفة خاصة، أن تدرج في تقاريرها معلومات إضافية عن الزيجات المبكرة والقسرية للأطفال التي يقوم بها تنظيم داعش في خراسان. وأخيرا، يجب أن نبذل كل ما في وسعنا لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة لنحو ٦,٥ مليون أفغاني بحاجة إلى المساعدة، وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء البلاد بشكل آمن وبدون عوائق.

رابعا وأخيرا، فيما يتعلق بالدور الأساسي للأمم المتحدة في مواصلة دعم أفغانستان في هذا الوقت الحاسم، أنهو بالعمل الممتاز الذي قامت به البعثة ومختلف وكالات الأمم المتحدة في أفغانستان، في سبيل دعم جهود السلام والعملية الانتخابية، فضلا عن تقديم المساعدة في مجال التنمية والمساعدة الإنسانية. وحيث نستعد لتجديد ولاية البعثة في غضون أيام قليلة، يجب ألا يغيب عن بالنا العمل الأساسي الذي تقوم به البعثة كل يوم. وفي هذا الصدد، أذكر بالأهمية التي تعلقها فرنسا على وحدة الشركاء الدوليين والمجلس دعما لأفغانستان. ويجب أن نظل متحدين أكثر من أي وقت مضى لدعم مسار أفغانستان نحو السلام والاستقرار، والديمقراطية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أستأنف مهامتي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد ياماموتو للرد على الملاحظات التي طُرحت.

**السيد ياماموتو** (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي لتكملة الإحاطة الإعلامية التي قدمتها في وقت سابق اليوم. وأود أن أتكلم عن الدور المركزي لأفغانستان في عملية السلام.

إن عملية السلام تتعلق بتحديد مستقبل البلد وشعبه. ولذلك، فإن مركزية أفغانستان في عملية السلام أمر لا بد منه،

يجب أن يساعد إصلاح القانون الانتخابي وتحديد مدة أعضاء اللجان الانتخابية على إعادة بناء الثقة لدى الشعب الأفغاني لأن وجود مؤسسات ذات مصداقية وممثلين شرعيين يعتبر أيضا مؤشرا على السلام. ويجب أن تواصل اللجنة الانتخابية المستقلة العمل على ضمان أوسع مشاركة ممكنة للسكان في الانتخابات، ولا سيما النساء، بوصفهن مرشحات وناخبات. وسيكون أيضا توفير الأمن للانتخابات عنصرا رئيسيا، ونكرر دعمنا الكامل لقوات الأمن الأفغانية التي تم الاعتراف بجهودها خلال الانتخابات الأخيرة.

ثالثا، من المُلح أن نضعف جهودنا لحماية المدنيين، بمن فيهم الموظفون العاملون في المجال الإنساني والموظفون الطبيون، وتلبية الاحتياجات الإنسانية. بالإضافة إلى الزيادة غير المسبوقة في عدد الإصابات التي وقعت في صفوف المدنيين في عام ٢٠١٨، بمن في ذلك مقتل ٩٠٠ طفل، بسبب هجمات شنتها داعش، وقد زاد أيضا عدد الهجمات على العاملين في المجال الإنساني بأكثر من ١٥٠ في المائة في سنة واحدة. ولا تزال المستشفيات والمدارس مستهدفة. وتفيد قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية بوقوع ٨٧ هجوما على الموظفين الطبيين والهياكل الأساسية الصحية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ويتحتم على جميع أطراف النزاع أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي.

ترحب فرنسا بالجهود التي تبذلها البعثة دعما للسلطات الأفغانية للحد من عدد الإصابات في صفوف المدنيين، ولا سيما بين الأطفال. ومن الحتمي أيضا أن تنفذ بالكامل القوانين التي تنص على القضاء على العنف ضد المرأة، وكذلك مواد قانون العقوبات المعدل في عام ٢٠١٨ فيما يتعلق بحماية النساء والأطفال من العنف الجنسي ومكافحة تجنيد الأطفال واستخدامهم. وتحقيقا لهذه الغاية، من المهم تعزيز قدرات العدالة. ويجب أن تؤخذ أصوات الضحايا في الاعتبار. لذلك

رئاسيا صدر أمس بعقد مجلس السلام الاستشاري الوطني - وهو مجلس تقليدي لحكام القبائل - في أواخر نيسان/أبريل. ونأمل أن يساعد هذا على إيجاد توافق وطني في الآراء بشأن تحقيق السلام من خلال عملية شاملة للجميع.

**الرئيسة (تكلمت بالفرنسية):** لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠

وهي عملية يجب أن يكون زمامها بأيدي شعبها، بمن فيهم النساء. ومن الضروري أن تجري المحادثات الموضوعية بشأن السلام بين الحكومة، التي تمثل قطاعا عريضا من السكان، وحركة طالبان. ويكتسي إشراك الجميع والاتساق والطابع التمثيلي في المفاوضات أهمية بالغة لتحقيق النجاح.

ونحن ندرك أن الحكومة تتشاور على نطاق واسع لإقامة هيكل تفاوضي، بما في ذلك فريق للتفاوض، يمكن من شمول الجميع على نحو متسق. وسيكون إنشاء فريق التفاوض هذا حاسم الأهمية في دفع عملية السلام قدما. وقد علمنا أن مرسوما